

**محضر الجلسة رقم 756**

**التاريخ:** الثلاثاء 13 جادى الآخرة 1432 (17 ماي 2011)

**الرئاسة:** المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

**التوقيت:** ساعتان واثنان وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة العشرين مساء.

**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفوية.

**المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملاً بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي

لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة

المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال،

أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات

وإعلانات، الكلمة للسيد الأمين.

**المستشار السيد حميد كوكوس، أمين المجلس:**

شكراً السيد الرئيس.

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمشروع قانون رقم 39.09 يقضي

بإحداث وتنظيم المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية للقضاة وموظفي

العدل، كما توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمراسلة من الوزير المكلف

بالعلاقات مع البرلمان بنجر من خلالها المجلس أن السيدة وزيرة التنمية

الاجتماعية والأسرة والتضامن ستتولى الإجابة بالنيابة على السؤال الفريد

الموجه للسيد وزير الصناعة والتجارة.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد رئيس فريق التحالف الاشتراكي

يطلب من خلالها تأجيل السؤال الشفهي الموجه للسيد وزير الاقتصاد

والمالية حول صعوبات وعراقيل حصول المقاولين والصغار والمبتدئين على

الصفقات العمومية إلى جلسة لاحقة.

أما بخصوص الأسئلة الشفهية والكتائية التي توصل بها مجلس

المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 17 ماي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 27 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتائية: 5 أسئلة؛

- عدد الأجوبة الكتائية: 4 أجوبة.

شكراً السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكراً السيد الأمين.

طبقاً لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة ب 6

طلبات إحاطة، تفضل السيد مروان هو الأول.

**المستشار السيد إدريس مروان:**

شكراً السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

الزملاء، حقيقة هذا الصباح مجموعة ديال البرلمانين مع الفريق ديالنا

خطوا إشكالية ديال واحد الاجتماع كنا كتبنا له جميع الفرق لاستدعاء

وزيري الداخلية والسكنى لتدارس مشكل عويص يعيشه المغاربة الآن في

العالم القروي، إلا أنه مرت أكثر من شهرين ونصف على هذه المراسلة،

ورغم الاستعجالية ديالها اللي كتطبعتها، لم نتمكن بعد من أن نجتمع مع

الوزيرين والإخوان طلبوا باش نديرو إحاطة في هذا الموضوع، لكن فضلنا

فقط أن نثير الانتباه على أنه من المستعجل جداً أن يعقد هذا الاجتماع.

شكراً السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكراً، تفضل السيد الرئيس.

**المستشار السيد إدريس الراضي:**

شكراً السيد الرئيس.

الطرح اللي امشى فيه الأستاذ أنه طلبنا من السيد وزير التجهيز على

أساس أنه يجي للجنة باش يناقش المشكل ديال المدونة، لأنه كانت اتفتحت

معنا الحكومة على أساس أنه تدوز 6 أشهر أنه تكون واحد اللقاء اللي

تعطى فيه بعض التوضيحات، ولكن نتأسف احنا مجموعة من الفرق راسلنا

المرّة الأولى، الثانية، الثالثة، ربما 6 أو 7 مرات ونحن نراسل السيد الوزير

ولا من مجيب.

ولهذا، نطلب من السيد الوزير أنه الناس الآن كيتكرفسوا، السائقين

كيتكرفسوا، مالين البيروميات تيمشيو لهم، ابغينا نشوفو الوضعية ديال هاد

الشي اللي كان نيت من مور فاش بدأت تطبق المدونة.

وشكراً السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكراً السيد المستشار المحترم، الكلمة في إطار... تفضل السي برقية.

**المستشار السيد عبد الكبير برقية:**

هذه نقطة نظام في التسيير، إلى اسمحتو، شكراً.

السيد الرئيس، الله يخليك سوف يتساءل المواطنون حول تأخير هذه

الجلسة، ابغينا من الرئاسة تعطي أسباب باش ميقاش تأويلات سياسية، ثانيا بغينا نعرف أشنو هو الوقت اللي غادي يبقى فيه البث باش الإخوان يدخلوا في الوقت المحدد. شكرنا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضلي الأستاذة.

#### المستشارة السيدة زيدة بوعيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسيد الوزير،

إخوتي، أخواتي،

في نفس السياق، لقد سبق وتقدم الفريق الاشتراكي بطلب انعقاد اجتماع لجنة المالية واستدعاء السيد وزير الإسكان مع مدير مؤسسة العمران، ولم تتوصل لحد الآن بجواب فيما يخص طلب انعقاد هاته اللجنة. شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

طبعا في إطار هذا التأخير، الحكومة كان عندهم مجلس وزاري والي تأخرت لحد الآن، شكرا.

إذن الكلمة لفريق التحالف... استمرارية البث حتى الساعة الثامنة إن شاء الله.

تفضل السيد المستشار المحترم.

#### المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات الوزيرات،

السادة المستشارين،

أختي المستشارة،

في إطار النظام الداخلي لمجلس المستشارين، أتشرف بأن أتناول في هذه الإحاطة ذكرى أليمة خلفت جرحا عميقا في الجسد المغربي وآلاما وآثارا مازالت قائمة ولن تمحي من ذاكرة الشعب المغربي، إنها ذكرى العمليات الإرهابية التي عرفتها البار البيضاء في 16 ماي 2003، والتي لا يمكن أن تمر دون أن نتوقف عندها، ونستحضر فظاعتها وترحم مرة أخرى على الشهداء الأبرياء الذين سقطوا ضحية فكر مريض وسلوك إجرامي، يتم باسم الدين الإسلامي.

إنها مناسبة لنؤكد مرة أخرى أن الخطر الإرهابي الذي يهدد وطننا مازال قائما، وتأكد الوجود الفعلي لهذا الخطر من خلال الجريمة الإرهابية الجديدة التي عرفتها مدينة مراكش، وتأكد أن بلادنا مستهدفة في

استقرارها وأمنها ومسارها السياسي الديمقراطي والحدائي.

ولابد من التأكيد على أن العوامل التي أدت إلى أحداث 16 ماي 2003 الإرهابية والعملية الإرهابية الأخيرة بمراكش مازالت قائمة، ومنها استمرار وجود أفكار التطرف الديني التي تدفع إلى مثل هذه السلوكيات الشاذة واللاإنسانية، نؤكد أن الإرهاب هو فكر قبل أن يتحول إلى ممارسة، ومحاربة الإرهاب يتطلب من ضمن آليات ووسائل أخرى التوجه إلى أصل الداء وهو الفكر المتطرف.

لقد قامت الأجهزة الأمنية بعمل جبار لحماية بلادنا من الخطر الإرهابي، وفككت عشرات الخلايا الإرهابية وحمت بلادنا وشعبنا من شرها، وهي مناسبة لنحجي هذه الأجهزة ونعبر عن دعمنا المعنوي لها ووقوفنا ضد محاولة النيل من سمعتها وتبخيس جهودها وعملها المتواصل لحماية أمن بلادنا وشعبنا.

وهي مناسبة كذلك لنحجي كفاءاتها وتمكنها من القبض بسرعة على إرهابي أركانته ومساعديه بترث وتعقل، وبدون اللجوء إلى اعتقالات عشوائية، وفي احترام لشروط دولة الحق والقانون.

إنه مؤشر إيجابي نسجله وندعو إلى تقديره ومساندته، لكن المقاربة الأمنية لوحدها غير كافية مهما تكن كفاءات وجدية الأجهزة الأمنية، فمحاربة الإرهاب عملية متكاملة، تشمل جوانب سياسية واجتماعية وفكرية وتربوية. كما أسجل بإيجابية...

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، راه سالي تي الوقت، السيد المستشار، أرجوك، الوقت...

#### المستشار السيد العربي خربوش:

خليني نكمل، الله يخليك، هذا موضوع تيمم الشعب كله.

#### السيد رئيس الجلسة:

كاع جميع المواضيع، السيد الرئيس عندهم الأهمية، دياهم، الله يخليك راه استوفيت الوقت بنصف دقيقة.

#### المستشار السيد العربي خربوش:

كما نسجل بإيجابية فتح مقر الإدارة الأمنية بتارة أمام البرلمان ووكيل الملك والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهذا يدعم الشفافية وأسس دولة الحق والقانون.

أنا غنقول في الأخير: "الرحمة للشهداء والسلام للوطن".

وشكرا لكم.

واسمح لي، السيد الرئيس، ما خليتيناش نكلو، وهذا موضوع مهم

السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، كلشي المواضيع مهمة، السيد الرئيس، الكلمة للفريق الحركي،

مراسلتنا إلى السيد الوزير الأول وعن طريق السيد رئيس مجلس المستشارين لازلنا في انتظار هذه الزيارة الميدانية. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للفريق الفيدرالي.

#### المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين والوزراء،

لم نكن نتصور أننا سنعود إلى موضوع الاستعمال المفرط للقوة العمومية في مواجهة الاحتجاجات السلمية لولا ما وقع هذه الأيام من عنف غير مبرر تجاه شباب 20 فبراير في العديد من المدن، بلغ أوجهه يوم الأحد 15 ماي خلال المسيرة السلمية تجاه المعتقل السري العلني بتارة. كما تعرض نساء ورجال التعليم المعتصمون أمام وزارة التربية الوطنية إلى تدخل عنيف وقع وحشي يوم أمس الاثنين، سقط على إثره أكثر من 12 رجل تعليم، وهذا نموذج حي لما تعرض إليه رجال التعليم.

فمن هي الجهة المسؤولة عن هذه التدخلات القمعية التي تحول دون حق المواطنين في الاحتجاج السلمي؟ ولمصلحة من يتم تأجيج الصراع وإيصاله إلى نقطة اللاعودة، وتشويه سمعة البلاد في المحافل الدولية المهمة بحقوق الإنسان؟

لذلك، فإننا في الفريق الفيدرالي ندعو السيد الوزير الأول للحضور إلى البرلمان لإطلاع ممثلي الأمة، ومن خلاهم الرأي العام، عن حقيقة معتقل تمارة لأن أسطوانة كونه مقر إداري لجهاز (DST) لم تنطوي على أحد، ألم يكن المعتقل السري درب مولاي الشريف سوى كوميسارية حسب الرواية الرسمية؟

السيد الرئيس،

طبقا لمقتضيات قانون المحاكم المالية وخاصة المادتان 85 و147، قام المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات برسم سنة 2009 بإنجاز 21 تقريرا يتعلق بمراقبة تدبير المنشآت العامة، ولقد بلغ العدد الإجمالي للمنشآت العامة التي خضعت لهذا النوع من المراقبة 87 منشأة منذ سنة 2006، وهو ما يشكل 12% فقط من مجموع المؤسسات العامة. ولقد كشفت هذه التقارير عن مجموعة من الاختلالات والتجاوزات، يمكن إجمالها في:

- منح امتيازات غير مبررة شخصية أو للغير، كمنح رواتب مضاعفة، الأول مصدره الوزارة الوصية، والثاني تمنحه المؤسسة الخاضعة للمراقبة؛
- بيع منتجات عقارية بأثمنة تفضيلية لأعضاء اللجنة التي شاركت في تقييم الأثمنة (أي تنافي المصالح)؛
- عدم إخضاع الامتيازات الممنوحة لمسؤولي المؤسسات العامة

تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدتان الوزيرتان،

أخواتي، إخواني المستشارون،

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر، ومن خلاله الرأي العام الوطني، بقضية طارئة.

عرفت عدة مناطق بربوع بلادنا أمطارا طوفانية مصحوبة بالبرد (التبروري)، مما تسبب في خسائر فادحة للمنتوجات الفلاحية والأشجار المثمرة، وعلى سبيل المثال لا الحصر حمة الشاوية-ورديفة، وخصوصا إقليم خريكة لوحدها تضررت أكثر من 3000 هكتار من أراضي فلاحية وأشجار مثمرة نتيجة التساقطات المطرية الكثيفة التي عرفتها المنطقة.

وقد تضررت بشكل كبير بهذه المناطق جماعة المفاسيس وجماعة أولاد إبراهيم وجماعة الكفاف وأولاد عبدون وثلاث الأولاد وجماعة الساعلة بواد زم، وكذا مناطق بالأطلس المتوسط، الأمر الذي يحث على الحكومة التدخل بشكل عاجل من أجل مساعدة الفلاحين المتضررين كما دأبت على ذلك في سنوات سابقة.

السيد الرئيس المحترم،

إن إثارتنا لهذه الإحاطة الغاية منها هي حث الحكومة الموقرة على مواصلة الجهود للنهوض بأوضاع الفلاحين، وخاصة المتضررين من التساقطات الأخيرة حتى يتسنى لهم مواصلة أنشطتهم الفلاحية عوض الهجرة إلى المدينة.

وبالمناسبة، أريد التأكيد على الوضع الاستثنائي الذي يعيشه إقليم خريكة، حيث تم الإعلان عن توظيف 5800 عاطل بالمكتب الشريف للفوسفاط، إلا أنه لحد الآن لم يتم الالتزام بتشغيل هذا العدد، مما خلق نوعا من المواجهة بين المعطلين من جهة والمكتب الشريف للفوسفاط من جهة أخرى. كما أننا لا نفهم تجاهل مسؤولي المكتب الشريف للفوسفاط لتفعيل مضامين المنجم الأخضر الذي دشنه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في شتنبر 2007، والذي لازالت ساكنة إقليم خريكة تنتظره من أجل استقطاب يد عاملة جديدة.

وكما أن المكتب الشريف للفوسفاط وقع السنة الماضية في شهر مارس مع وزارة الفلاحة على غرس مليونين ونصف شجرة زيتون، وإلى يومنا هذا لم يتحقق أي شيء، زيادة على وعود من وزيرة الطاقة والمعادن، منذ سنة تقريبا، بزيارة ميدانية إلى إقليم خريكة للوقوف على منشآت المكتب الشريف للفوسفاط بهذه المنطقة، ورغم تذكيرنا عدة مرات عن طريق

والتعبير عن الآراء التي تشكل أحد أهم أعمدة الديمقراطية وما رافقها من نضج سياسي، ما فتئت تبرهن عليه كذلك الطريقة السلمية والشكل الحضاري الذي تمر فيه التظاهرات.

السيد الرئيس،

هذا التراكم الإيجابي يستدعي منا جميعا، وفي هذه اللحظة السياسية الدقيقة، العمل على تحصينه من أجل تكريس دولة الحقوق والحريات التي ينشدها المغاربة.

أمام هذا الوضع، فإننا كذلك في فريق الأصالة والمعاصرة، نعبّر عن أسفنا على هذا التراجع الخطير في مجال الحريات الذي يعتبر مؤشرا على أن الحكومة التي لم تستوعب الدلالات العميقة والرسائل المباشرة التي حملها الخطاب الملكي ل 9 مارس، وندعوها في هذا الصدد إلى أن تتحمل مسؤوليتها الكاملة، وتعمل على خلق نفس سياسي جديد وتصحيح هذا الاغوجاج والتفاعل بإيجابية مع حركة المجتمع وتطلعاته في استحضار التحولات المتسارعة الوطنية والإقليمية.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لفريق التجمع الدستوري الموحد، تفضل.

#### المستشار السيد إدريس الراضي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس، موضوع هذه الإحاطة يرتبط بشريحة من المواطنين البسطاء، كانوا ضحية بعض الشركات الخاصة التي استحوذت على أراضي داخل المدارات الحضرية. هناك مدارات فيها متر مربع بمليون سنتيم، وهاد الناس استفادوا ب 100 درهم وب 50 درهم، وكل هذا أشرنا إليه في إحاطات سابقة.

الموضوع الآن: مواطنون بسطاء، فيهم الجندي وفيهم رجل أمن ورجل درك وموظفو الجماعات والحرفيون والتجار الصغار والسائقون، وغيرهم... هؤلاء لا يتجاوز دخلهم 3 ألف درهم، السيد الرئيس، هؤلاء أصبحوا ضحايا هذه الشركات التي فرضت عليهم عقود تعسفية، تحمي مصالح هذه الشركات المحظوظة وتضرب عرض الحائط حقوق المواطنين.

السيد الرئيس،

الشركات التي استحوذت على أراضي فابور لم تسلم الشقق للمستفيدين في الآجال الملتزم بها، وشرعوا في الاقتطاعات الشهرية من رواتب هؤلاء الضحايا. تصوروا معي، السيد الرئيس، السادة الوزراء، الجندي الذي يربح 3 ألف درهم تقطع له ما بين 1100 و 1500 ثم ملزم

للضريبة؛

تسديد مساهمات وإعادة شراء حقوق بعض المؤسسات من التقاعد لفائدة بعض المسؤولين رغم أنهم ليسوا مأجورين لدى هذه المؤسسات العامة.

نظرا لضيق الوقت للأسف- فإننا نطالب المجلس الأعلى بمراقبة المؤسسات الكبرى التي تشكل أكثر من 70% من الاستثمارات العمومية، وأخص بالذكر المجمع الشريف للفوسفاط: 33 مليار، مجموعة صندوق الإيداع والتدبير: 25 مليار، سنتي 2010 و 2011، مجموعة العمران: 18 مليار، مليار درهم بطبيعة الحال، المكتب الوطني للكهرباء، المكتب الوطني للسكك الحديدية، الماء الصالح للشرب، الخطوط الملكية المغربية. شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله وحده والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في إطار المادة 128 من النظام الداخلي، أحيط مجلسنا الموقر علما بقضية طارئة، تتعلق بالعودة غير المبررة للمقاربة الأمنية للتعاطي مع ظاهرة الاحتجاج السلمي، وقد ظهر ذلك جليا خلال العديد من التظاهرات والوقفات الاحتجاجية السلمية في الفترة الأخيرة التي شهدتها العديد من المدن المغربية، كأحداث خريبكة الأليمة وفاس وطنجة وسلا وغيرها، بالإضافة إلى التدخل العنيف وغير المبرر الذي طال رجال ونساء التعليم، مصنفين في السلم 9 أو ما يسمونه بالزناة رقم 9، الذين يخوضون اعتصاما مفتوحا على إثر تجميد ترقيتهم التي تفوق الثلاثين سنة.

وكذلك التدخلات العنيفة التي تطال باستمرار المعطلين حاملي الشواهد، فبدل اعتماد لغة الحوار والإنصات والإنصاف والتعامل الجدي والمسؤول مع المطالب الاجتماعية لهذه الفئات، فوجئنا للأسف باللجوء إلى لغة القوة والعنف.

في هذا الصدد، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتبر هذا التراجع مؤشرا سلبيا، له انعكاسات خطيرة، تضرب في العمق التراكبات الكبيرة والإيجابية السياسية والحقوقية التي عرفها المغرب في مجال حرية التعبير والحق في التظاهر وأجواء الانفتاح الذي تعتبر أهم تجلياته الطريقة والشكل والأسلوب الذي ظلت تتعامل به القوات العمومية مع ظاهرة الاحتجاج السلمي من خلال إعمالها القواعد القانونية التي تضمن الحق في التظاهر

والنادرة منها والمعرضة للانقراض بصفة خاصة، مما يتطلب إيجاد حلول استعجالية لمواجهة الآثار السلبية لهذا الوضع.

وثالثا، إشكالية مدن الصفيح بالعاصمة، التي لازال يعرف مشاكل متعددة رغم مجهودات الوزارة الوصية التي تمكنت من إعلان 43 مدينة بدون صفيح، استفاد منها ما يعادل 890 ألف نسمة لتوفير سكن، يضمن الكرامة للمواطنين، إلا أن إشكالية العقار القابل للتعبئة بمدينة الرباط، جعل عدد الأحياء الصفيحية يرتفع من 23 إلى 63 حيا صفيحيا، ولا شك أن وضعية ساكنة الدوار الكورة والكرعة وزيرانا والرجا في الله يعقوب المنصور وعين خليوة وسيدي قاسم الناضوري وولاد دليم وعكراش باليوسفية، ومدن الصفيح بحج السويسي الراقي التي تشكل تناقضا غربيا وسط العاصمة، لخير نموذج على وضعية تطرح الكثير من التساؤلات عن تعثر تلك المشاريع المرتبطة بإعادة إسكان قاطني هذه الأحياء الصفيحية ومن يتحمل مسؤولية هاذ التعثر يا ترى؟

إن الفريق الاستقلالي، وهو يطرح هذه القضية الأساسية بالنسبة للمواطنين، والتي لها أمثلة في مختلف ربوع المملكة بالطبع، يتطلب بضرورة جعل الحوار المسؤول أداة من أدوات حلها وتحقيق مطالب المواطنين دعما لمسار ترسيخ دولة الحق والقانون. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 19 سؤالا، 7 منها آنية موجهة لقطاعات الصحة، الاتصال، التنمية الاجتماعية، و12 سؤالا عاديا موجهة لقطاعات الصحة، الصناعة والتجارة، التجهيز والنقل، الاقتصاد والمالية، السياحة، الطاقة والمعادن.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآتي الأول الموجه إلى السيدة وزيرة الصحة حول إضراب الأطباء، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الرحيم العلافي، عبد الحميد السعداوي، إدريس مروان، بناصر أزكاغ، لحسن بلبصري.

تفضل أحد السادة المستشارين المحترمين.

#### المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة والسيدات الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين،

السيدة الوزيرة،

يعيش القطاع الصحي حالة من الاحتقان منذ أكثر من ثلاثة أشهر، فالإضرابات المتكررة التي يعرفها القطاع من طرف الأطباء المقيمين

بأن يذهب إلى كراء شقة ما بين 1200 و1500.

إذن لم يبق له أي شيء سوى إما بيع أثائه أو بيع صيغة زوجته، وهؤلاء موظفون بسطاء، كيف سيواجهون الحاجيات الضرورية للأكل والملبس والصحة وغيرها من أعباء الحياة؟

هؤلاء الضحايا، السيد الرئيس، بالآلاف وفي مختلف مدن المغرب الصغرى والكبرى.

الآن نطالب الحكومة بالتدخل العاجل والضغط الموضوعي على هذه الشركات كي لا تترك هؤلاء الضحايا عرضة للتشرد، هم وأبناؤهم. كذلك ندعو هذه الشركات إلى تحكيم منطق المواطنة والتخلي عن منطق الجشع والرجح لأنهم استحوذوا على أملاك الشعب المغربي ليقدموا له خدمة اجتماعية.

السيد الرئيس، لا يقبل أي مغربي أن تترك الحكومة هذه الشركات تتعسف على المواطنين البسطاء.

اللهم إني قد بلغت، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للفريق الاستقلالي، تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدتان الوزيرتان،

السيدان الوزيران،

زميلاتي، زميلاتي،

إحاطة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية اليوم، تخص قضية جوهرية من الأهمية بمكان وثلاثية الأبعاد وهي بعاصمة البلاد الرباط.

أولها يهم ساكنة كيش الوداية أو ما يعرف ب (secteur 25) بالرباط الذي عانت ساكنته من العديد من المشاكل بفعل ضياع حقوقها المشروعة في الأرض والتعويضات المترتبة عن المشاريع المنجزة فوقها من جهة، بالإضافة إلى معاناة إلحاقها بعمالة تمارة الصخيرات، تلك المعاناة الجديدة التي أشرت على مختلف مظاهر الحياة اجتماعيا واقتصاديا لتلك الساكنة التي ظلت منذ نشأتها مرتبطة بالعاصمة، الشيء الذي يفرض اليوم تفكيراً جدياً في الدفع بجل هذا الإشكال الذي طال واستطال، بإعادتها إلى مجالها الترابي العادي والطبيعي وهو إلحاقها بعمالة الرباط.

وثانياً ما تعرفه الحديقة الوطنية للحيوانات من تأثيرات زحف العمران عليها، وعدم توفير أجواء الحماية الضرورية لتلك الحيوانات التي بدأ الكثير منها يتعرض للموت، مما يشكل تهديداً خطيراً للثروة الحيوانية بصفة عامة

للمناطق النائية.

من جهة أخرى أشير أن الحوار بين الوزارة والنقابات لازال مفتوحا، وأؤكد لكم أنه بعد هذه الأسئلة الشفوية سألتحق بالنقابات لأننا نستمعوا عاود ثاني للرد دياهم بالنسبة للعرض الأخير اللي درنا لهم.

إذن أشنو هما باش تفهموا أشنو الامتيازات اللي كانت في العرض ديال الحكومة، فاستجبنا لعدة مطالب، عدة مطالب، بغيت نذكر بسرعة الرفع من التعويض عن الحراسة والإلزامية، إدماج، وهذا كان مطلب الأطباء المقيمين والداخليين ابتداء من السنة الثانية في الوظيفة العمومية، إحداث تعويضات جديدة عن المداومة لأن الإلزامية والحراسة لم تكن تشمل عدة فئات، تعويض عن المسؤولية، الرفع من التعويض عن الأخطار بالنسبة للمرضين، وضع نظام جديد للتعويض عن المردودية، مراجعة التعويضات الخاصة بدبلوم التخصص بالنسبة للأطباء، وضع ميكانيزمات للرفع من الأجرة التكميلية للأساتذة الباحثين. وهناك... ما كملتش كل ما سيتم الاستجابة إليه، ربما سأحتفظ بالوقت في التعقيب.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة لك السيد المستشار.

#### المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

إن الأزمة التي يتخبط فيها قطاع الصحة لهي دليل إلى ما وصلت إليه الأمور لحد وصول نحو 3 آلاف طبيب في مسيرة اعتبروها التسونامي الأبيض بالرباط، للتعبير عن مطالبهم المشروعة، والاحتجاج عن الحيف الذي يطالهم من فساد وزبونية ومحسوبية التي تعمد في التعيينات والانتقالات، كما لا يتوفرون على التغطية الصحية ولا يستفيدون من التعويض عن الحراسة والمردودية والأخطار المهنية.

وكما قتم، السيدة الوزيرة، على تعيين عدد من المرضين والمرضات في عدد من المستشفيات، دون مراعاة حاجيات كل منطقة حسب تخصصاتهم. لهذا، السيدة الوزيرة، نعطيك واحد المثال، مثل مستشفى الحسن الثاني بمدينة خريبكة، أرسلتم له 2 ممرضين ذوي الترويض، وهما محتاجين ممرضين ذوي الاختصاص، وما عندهم الممرضين، وزيادة على هذا عندهم 2 أطباء ديال الولادة وهما محتاجين ل 3 أطباء، لأن 8، 8. 24 ساعة خصهم يكونوا 3 أطباء، زيادة على هذا عندهم نقص كبير في الطب العام. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

والداخليين واعتصام الطبيبات المتخصصات فوج 2007، وغيرها من المشاكل المترابطة في هذا القطاع، واستمرار شد الحبل بين الوزارة والأطباء دون الوصول إلى حل مرضي للطرفين، يجعل من المواطن المريض هو المتضرر الأول، فإلى متى ستبقى الوزارة متعنتة في حل أزمة القطاع الصحي التي يتخبط فيها؟

ومن هذا المنطلق، نسائلكم، السيدة الوزيرة: ما هي التدابير التي سنتخذونها عاجلا من أجل إنصاف الأطباء ووضع حل لسلسلة الإضرابات التي لا تخدم بلادنا؟ وأحتفظ، السيد الرئيس، بما بقي من الوقت للتعقيب.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

#### السيدة ياسمينة بادو، وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

في البداية بغيت نشير على أن وزارة الصحة، إيمانا وقناعة منها بأهمية ومشروعية مطالب الشغيلة الصحية، فلذلك بادرنا خلال هذه السنة لعقد عدة اجتماعات مع النقابات اللي هي عندها أكثر تمثيلية، مع المقيمين والداخليين، ومع الأساتذة الباحثين، مع النقابة ديال الأساتذة الباحثين، والغاية من ذلك الاستجابة لانتظارات الشغيلة الصحية بكل فئاتها الطبية والتمريضية والإدارية والتقنية، لأن وزارة الصحة ما فيهاش فقط الأطباء، فيها ممرضين ركيزة أساسية ديال المنظومة الصحية، فيها إداريين وتقنيين كذلك، وفق مقاربة تشاركية تقاوية، لأن نؤمن أولا بالعمل النقابي، ونؤمن كذلك بمشروعية الملف المطلي ديال العاملين والمهنيين ديال قطاع الصحة.

فعلى إثر ذلك، تشكلت لجنة حكومية تحت إشراف السيد الوزير الأول بالموازاة مع الحوار الاجتماعي الوطني، كانت هناك لجنة وزارية حكومية فقط لنقاش يعني مطالب الشغيلة الصحية، اللي فيها وزارة الصحة بطبيعة الحال تتشرف عليها الوزارة الأولى، اللي فيها وزارة الصحة ووزارة المالية ووزارة تحديث القطاعات العامة، وكان من نتائجها اللي الآن ناقشه بطبيعة الحال عرض غلاف مالي قيمته 450 مليون درهم، دون أن نحتسب 440 مليون ديال درهم اللي هو حجم الزيادات اللي عاد تمتحت الآن في إطار الحوار الاجتماعي.

إذن بالإضافة إلى ذلك 440 مليون ديال الحوار الاجتماعي الوطني، الآن درنا عرض ديال غلاف مالي ديال 450 مليون ديال درهم، بلا ما أذكر كذلك الاحتساب ديال 700 درهم اللي هي الآن تناقش بالنسبة

**السيدة وزيرة الصحة:**

على أي حال أنا غير اللي بغيت نقول على أنه العرض الحكومي هو عرض ذا غلاف مالي اللي غادي أوكد عليه، اللي هو وصل 450 مليون ديال الدرهم، و احنا مازال تناقشو.

اللي بغيت نقول كذلك بالنسبة للمرضين، العمل على اعتماد معادلة دبلوم معاهد تكوين الأطر في الميدان الصحي بالإجازة، هذا هو كان مطلب مهم ومن زمن بعيد اللي غادي نستجيب له.

إعطاء تخصص كذلك للأطباء العامين، واحد الطبيب في الطب العام خص يكون عندو آفاق مستقبلية أنه يمكن ياخذ واحد الدبلوم ديال التخصص باش يقدر أنه في مساره المهني أنه يتفوق، كذلك إضافة درجة خارج السلم، هذا بالنسبة للمرضين، إضافة درجتين جديدتين خارج الدرجة.

إذن تخصيص كذلك غلاف مالي أولي بحجم 50 مليون ديال الدرهم لفائدة الأعمال الاجتماعية، هذا هو العرض الآن، اللي هو معروض على النقابات، بطبيعة الحال كنا امشينا، هذا راه فيه نقاش وجدال، أنا نتفهم على أنه ربما أنه ما كايناش واحد الثقة الكافية، لأن عادة ملي تيكون الحوار مفتوح تبتوقفوا الإضرابات إلى حين أن الباب تغلق، ولكن الآن الباب ليس مغلوقة والحكومة مقتنعة، رغم الصعوبات المالية، رغم أننا عاد خرجنا من حوار اجتماعي وطني، يعني عندنا قناعة قوية على أن هناك مشروعية المطالب. أتمنى على أننا مع النقابات نلقاو واحد التوافق على أساس أننا في الأسبوع المقبل نكونو توافقتنا.

أما بالنسبة لهذه التعيينات، أولا بغيت نقول لك أنه التعيينات داخل المستشفيات تبتجوا، ما شي احنا تتكونو في المركزي وتنقولو هذا فين غادي نخطوه، ونسيفظوه إلى خريكة، أبدا، هو تبتم بعد اعتماد ما تتوصل به من مدراء المستشفيات، ما تتوصل به من المناديب، كذلك ما تتوصل له مديريةية المستشفيات، فيتم حسب معايير ومقاييس شفافة وما داخلش فيها لا المحسوبة ولا الزبونية، السيد المستشار ثق بيا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الآني الثاني الموجه إلى السيدة وزيرة الصحة، موضوعه دعم مراكز تصفية الدم لمرضى القصور الكلوي، من الفريق الاستقلالي. تفضل السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد محمد بنشايب:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

سؤالي موجه إلى السيدة وزيرة الصحة مشكورة أنه في غياب الإمكانيات المادية الضرورية لوزارة الصحة لبناء مراكز تصفية الدم لمرضى القصور الكلوي، علما أن هذا المرض المزمن والعضال يعرف انتشارا واسعا بالمغرب، وأصبح يقض مضاجع العديد من الأسر المغربية في ربوع المملكة، كما أن تقصير الدولة، وليس الوزارة، لأن هاذي خص إمكانيات ضخمة للوزارة، تقصير الدولة في معالجة الإشكالية والتخفيف من معاناة الأسر المعوزة، إلا أن الملاحظ أن هذه المراكز تعاني، مما حدا بالمحسنين إلى بناء مراكز لتصفية الدم لمرضى القصور الكلوي، ولكن هاذي المركز رغم بنائها من طرف المحسنين تعاني من نقص في الأطر الطبية والشبه طبية، مع العلم أن المحسنين، جازاهم الله وهم قلة، بالنسبة للميسورين في المغرب كثير، ولكن قلة رأت على نفسها أن تتحمل المسؤولية، بل قامت ببناء مراكز، ولكن النقص الحاد في الأطر الطبية والشبه طبية من طرف الوزارة، المحسنين جازاهم الله بنوا هاذي المراكز، ولكن الدولة يجب عليها أن تخلق مناصب شغل عبر وزارة الصحة لتوفير الأطر الطبية.

سؤالي، السيدة الوزيرة، هو: هل تفكرون في إحداث أجنحة خاصة بهذا المرض العضال كباقي الأمراض بالمستشفيات المركزية بالمغرب؟ كذلك ما هو التصور ديالكم لدعم المراكز الموجودة حاليا المبينة من طرف المحسنين لتوفير الأطر الطبية؟ شكرا جزيلًا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

**السيدة وزيرة الصحة:**

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارون،

السيدة الوزيرة،

اللي بغيت نقول على أنه هاذي المرض ديال القصور الكلوي اعطيناه واحد الأولوية داخل برنامج وزارة الصحة، وكنا أخذنا على عاتقنا على أنه من هنال 2012 نكونو صفيينا جميع المطالب بخصوص لوائح الانتظار.

هو اللي كاين في الأمر هو لاحظنا على أنه كان من الممكن على أننا تقريبا ما يبقى حتى شي واحد في لوائح الانتظار، فاللي كاين هو أنه على ما تنصفيو لائحة في منطقة ما، ما تيجي شهر أو شهرين بعد حتى عاود ثاني ككلقاو واحد اللائحة جديدة ديال 30 أو 40 أو 50 أو 70 بواحد السرعة فائقة، علاش؟ لأن تبتين، وهاذي شي عارفينو، ولكن اليوم كيتبين وخصنا تتصاو لو، على أن خصنا نخدمو أولا بالنسبة للبرامج الوقائية، وهنا احنا نهبي في الشهر المقبل أننا نهبي واحد اليوم اللي غادي نخصوه لبرنامج عمل بالنسبة أساسا للتحسيس بالنسبة لهاذي الأمراض اللي هي غير منتقلة،

وفي نفس الوقت، خصنا الدولة بدعم الوزارة بتوفير مناصب شغل لأنه كائين مراكز وكائين كثرة بنادم، ولكن الأطر غير كافية رغم الجهود التي تبذلها مشكورة الوزارة، ولا بد من توفير مناصب شغل في القطاع الاجتماعي وعلى رأسه قطاع الصحة.  
شكرا السيدة الوزيرة.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لك السيدة الوزيرة.

#### السيدة وزيرة الصحة:

غير اللي بغيت نقول على أن الدولة المجهود اللي بذلته مجهود كبير، لأنه لم نكتفي بتدعيم الجمعيات، لم نكتفي ببناء المراكز باش نعملو في الوتيرة ديال التكفل ديال الناس اللي هما في لوائح الانتظار، اشترينا كذلك الخدمات من القطاع الخاص، أشركنا القطاع الخاص في هذه العملية باش نستوعب أكثر ويكون واحد الامتصاص ديال تقريبا الناس كلهم اللي في لوائح الانتظار، ولكن تفاجأنا بهذا العدد المتزايد، عليها ابغينا نديرو برنامج.

كائين شيء آخر اللي الآن حتى احنا نشغل عليه، هو زرع الأعضاء كذلك، لأن زرع الكلي هي اللي غادي تمكن على أنه الواحد ما يميش حياتو كلها في الدياليز، هذا مجال كبير اللي نتخدمو عليه.

غير بالنسبة للدعم ديال الحكومة بالنسبة للموارد البشرية، غير نذكركم، السيد المستشار، على كذلك في هاذ المجال الحكومة بذلت واحد المجهود كبير لأنه ما بين 2007 وهاذ السنة راه ضاعفنا، هاذ الحكومة الحالية ضاعفت بالنسبة لوزارة الصحة 4 مرات ما كان يمنح كمناصب مالية للوزارة، يعني مرينا من 700 منصب مالي في السنة إلى ما يفوق 2000 منصب مالي.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الآتي الثالث موضوعه مراقبة المصحات الخصوصية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة، تفضل.

#### المستشار السيد أحمد العاطفي:

شكرا السيد الرئيس.

السيداتان الوزيراتان،

السيد الوزير،

أخواتي، إخواني المستشارين،

لقد تسببت بعض المصحات الخصوصية في الآونة الأخيرة في العديد من الأخطاء المهنية والكوارث والعاهات الصحية والاجتماعية، التي ذهب ضحيتها مجموعة من الأسر التي ساقها قدرها إليها لتتضاف إلى نقشي مجموعة

اللي من ضمنها الكلاوي اللي تيجي من داء السكري، اللي تيجي من الضغط الدموي، إذن هنا كائين واحد الأشياء اللي خصنا نقومو بها ونحسسو بها المواطنين.

بالنسبة للمحسنين، جازهم الله خيرا، لأن حقيقة تنشوفو على أن الجمعيات كعمل وكتبذل واحد المجهود كبير، ولكن السيد المستشار بغيت نذكرك أولا احنا عندنا اتصال بالفيدرالية اللي كتجمع كل هاد الجمعيات، وهاذ الجمعيات كلها أولا كناخذ الدعم، ودعم كبير اللي كيتعطى لها، لأنه في وقت أنها تتبني، غالب الأحيان يكون داخل المستشفى وكل الأطر الطبية والشبه الطبية اللي كتخدم في هاذ المراكز التابعة للجمعية هي ديال وزارة الصحة، وغالبية الأحيان يعني 90% أن (Les Kits) ديال الدياليز والأدوية تتوفرهم كذلك وزارة الصحة، فراه ما تبقاش غير في البني، السيد المستشار، راه تيبقى حتى في التسيير.

صحيح، وعندكم الحق، أشاطركم الرأي على أنه كائين نقص في الموارد البشرية اللي غادي تمكنا إلى زودناه بأكثر من الموارد أننا نتكفلو يعني نضيفو حصص أخرى اللي غادي نتكفل، يعني اللي غادي تزيد العدد ديال المستفيدين، ولكن احنا نقص راه احنا عارفينو وراه كائين في جميع الميادين، مع العلم أن هاذ السنة في التوزيع أعطينا الأولوية للمراكز ديال تصفية الكلي لأن هي مسجلة من ضمن الأولويات.

وبالموازاة مع ذلك، راه ما كائش غير المراكز ديال المحسنين، يعني أغلبية المراكز هي تابعة لوزارة الصحة، وعندنا برنامج طموح، اللي كل سنة راه تيتبناو حتى 10 وما يفوق عن ذلك ديال المراكز ديال تصفية الكلي.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزير، انتهى الوقت، تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد محمد بنشايب:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

هو الحقيقة نحن لا ننكر هاذ المجهود ديال الوزارة، الوزارة كتبذل مجهود كبير حقيقة، احنا لاحتناها في السنوات الأخيرة، ولكن هي ماشي تقصير في جانب الوزارة هو إكراهات ديال الحكومة، الحكومة خصها تبذل جهدها أنها توفر مناصب الشغل لتوفير الموارد الطبية والبشرية وتوفير حتى الأدوية الكافية، كائين امتصاص ديال لوائح الانتظار وكائين تزايد.

السيدة الوزيرة تطرقت لواحد الموضوع وهو الوقاية اللي هو كعامل أساسي للوقاية لأن احنا دولة ضعيفة، وبالتالي خصنا نحاولو نديرو الوقاية باش ما نكلفوش الدولة ونكلفو الأسر المعوزة، الوقاية أفضل من العلاج باش يكون واحد البرنامج قوي مدعم من طرف الأجهزة ديال الدولة باش نحيمو الأكثرية ديال المواطنين باش ما نوصلوش لهاذ المرحلة.



الصحة عدد 3 و4 من سنة 2009، اللي تتعلقوا بتفتيش المصحات الخاصة والختبرات، تم تكوين لأول مرة فرق محلفة خاصة بالتفتيش والمراقبة لأجل التحري في كل ما من شأنه أن يشكل خرقا للقانون، حيث تجاوز عدد المصحات الخاصة التي تم تفتيشها خلال سنة 2010 عدد 50 مصحة من أصل 360، ولكن القوانين الآن اللي تتحول لنا هذا الحق أننا نفتشو وترتبو على هذا التفتيش الجزاءات هي قوانين جد معقدة وطويلة، يعني ما فيناش المرونة، لهذا يأخذ شيئا من الوقت.

بالنسبة للتسعيرة، كين هناك كذلك قوانين تنظيمية اللي تضع التسعيرة، ولكن التسعيرة خصنا نشوفو كذلك على أنه كين هناك التسعيرة اللي كايبة في إطار التأمين الإجباري عن المرض، وكين اللي ما تيكونش هناك عندو تغطية إجبارية على المرض، واللي حتى هي كين هناك نص تنظيمي، ولكن بعض المرات صحيح تتكون تسعيرة أكثر، لأنه باش نكون واضحين وواقعيين مع أنفسنا، إذا بقات ذاك المصحة تطبق فقط، يعني ما تزيدش على ذاك التسعيرة، راه ما يمكن ليهاش مثلا يكون إنعاش في واحد المستوى ديال السلامة التامة للمواطنين.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، خلي للتعقيب، تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد محمد طريش:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على ما تفضلتم بالإجابة على السؤال، فكان هدفنا من طرح السؤال، السيدة الوزيرة، هو تفعيل القانون 10.94 المتعلق بتفتيش المصحات العمومية، وهذا هو جوهر السؤال ديالنا، لأن تنشوفو أن وزارة الصحة يعني مقصرة في حق هذه المصحات، وهو في نفس الوقت هذا تقصير في حق المواطنين، لأن هذه المصحات الخصوصية التي ابنت أصلا على القطاع العام، وأن هناك أخطاء كثيرة تمارس، ليس فقط على الأخطاء الطبية بل أيضا حتى أخطاء أخرى اللي هي عدم احترام القانون، ومن بينها:

أولا، ارتفاع أداء الفاتورة؛

ثانيا، ارتفاع في الأدوية والعلاج.

وكذلك أيضا إشكالية بعض الأطباء، أنا ما تنقول كلشي، هما تيأديو واحد الرسالة كحيوهم عليها، رسالة اللي هي نبيلة، بعض الأطباء اللي ما عندهم إنسانية أحيانا، بعض الناس كتوفي في المستشفيات وتيتروكها عندهم واحد 3 أيام، حتى الميت تيبعوا وتيشريو فيه.

كين إشكالية أخرى وهو إشكالية تحديد الخطأ الطبي قانونيا، كين من الناحية القانونية وكين اللي هو قدرا، قضاء وقدر، راه سبق لنا وأن تدارسنا في هذا الموضوع خلال مناقشة القانون المالي في اللجنة، يعني السيدة الوزيرة وعدت بأنه سيتم تفعيل هذا القانون وهو الأخطاء الطبية،

من الممارسات غير الأخلاقية والمتمثلة في تفشي ظاهرة "النوار"، أو عبارة أخرى تحت الطاولة، التي أصبح شرطا لإجراء بعض العمليات الجراحية، حيث لا يتم التصريح إلا بجزء من الثمن في الكشوفات الرسمية، في حين يذهب الجزء الأهم من الأموال إلى جيوب الأطباء الذين أصبحوا أقرب إلى المتضارين منهم إلى حاملي رسالة إنسانية نبيلة.

وعليه، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة إذ نحذر من هذه الممارسات التي تسيء إلى نبل مهنة الطب وسمعة الأطباء الشرفاء، بالإضافة إلى تأثيرها على جيوب المواطنين وانعكاساتها على خزينة الدولة على حد سواء، فإننا نسألكم، السيدة الوزيرة، عن الإجراءات التي تعتمون القيام بها للحد من هذه الظاهرة الآخذة في الاتساع، والتي تضرب في العمق نبل وقدرسية مهنة الطب.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيدة الوزيرة، تفضلي.

#### السيدة وزيرة الصحة:

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

أحنا بطبيعة الحال المغرب تيطمح على أنه قطاع الصحة بقطاعه العام والخاص، أنه تيطمح على أنه يكون في واحد المستوى ديال الجودة من المستوى الرفيع، ولكن ما خصناش نخلطو بعض الأشياء.

فيما يخص الأخطاء المهنية، هنا خصنا واحد التشريع جديد، النقاية ديال المحامين نظمت يوم دراسي حول الأخطاء الطبية، كما أن الهيئة الوطنية للأطباء راه غادي تنظم عن قريب كذلك يوم دراسي حول الأخطاء، لماذا؟ لأن خصنا نحدد أشنو هو الخطأ الطبي.

الخطأ الطبي من الأشياء اللي هي تتوقع، واللي هي طبيعية واللي هو قدر الله، فخصنا في نفس الوقت أننا نحيمو المريض اللي غادي يتعرض لهذه الأخطاء الطبية، ولكن في نفس الوقت أننا نحيمو كذلك الطبيب اللي يعمل كل المجهود، ولكن ما تيوصلش لواحد النتيجة، واللي يمكن يتعرض لتهمة الخطأ الطبي، في حين أنه لم يرتكب خطأ طبي.

إذن هنا الإشكالية شيئا ما عويصة، وصحيح على أنه القوانين المغربية أصبحت متجاوزة في هذا المجال، فهنا كين هاذ الأيام الدراسية اللي غادي نستخلص منها نتائج وغادي نخرجو بنصوص قانونية جديدة.

بالنسبة للتجاوزات اللي يمكن يرتكبوها المصحات الخاصة، فكما تعلمون كين هناك القانون 10.94 المنظم لمهنة الطب، وكذلك مقرر وزير

بنص تنظيمي، إذن كإجابة واحدة التعريف التي هي منظمة بنصوص تنظيمية، لا بالنسبة للفئة التي عندها التغطية الصحية ولا بالنسبة للفئة، فالآن هاذ الشي كلو تيبقى كيف قلتي ما غاديش نعمموه على الجميع، ولكن كيبقى مسألة ديال الأخلاقيات، مسألة ديال الضمير، مسألة ديال المهنية.

بطبيعة الحال احنا نتقومو بهاذ التفتيش، ولكن تصعب علينا في غياب الشكايات التي كيتوضعوها على أننا نوقفو ونعرفو واش كانت تسعيرة يعني أكثر من التسعيرة التي هي مضبوطة، احنا مشينا في التفتيش التي غادي نشوفو واش كذلك واش السلامة، لأنه لقينا بعض المصحات التي حتى السلامة، يعني أدنى شروط السلامة ما متوفرش، وهاذ الشي وقفنا عليه ودرنا إندارات، أنا غير بالأمس يعني ما بين الرسائل التي توصلت، كإين عدة مصحات التي طلبوا لي أجل إضافي لأنه راه ابدأو يعني الأشغال وباقي ما انتهاتش، إذن هذا كيغني على أنه راه استجابوا لذلك التفتيش والملاحظة التي قننا بها.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

نمر إلى السؤال الرابع، موضوعه ظاهرة النقص الحاصل في أدوية مرض السل ببعض المناطق المغربية، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد السعداوي، لحسن بلبصري، محمد الكبوري، عياد الطيبي، حميد كوسكوس.

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين، تفضل السي السعداوي.

#### المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

وضعنا هاذ السؤال هاذي سنة، ونظرا للأهمية البالغة والخطورة ديال الموضوع، اضطررنا نوضعه كذلك اليوم، لأن كل المغاربة كيعرفوا الخطورة ديال داء السل وأنه يودي بحياة عدد كبير من البسطاء.

ولكن المشكل المطروح هو أن مؤخر المصابون بهذا المرض يعيشون في أوضاع جد مزرية نظرا لعدم تواجد الدواء المضاد لهذا الفيروس بالمراكز الصحية وخاصة القروية منها. وهذا النقص، السيدة الوزيرة، أدى إلى اتساع الخريطة ديال العدوى بهذه المناطق، وأن عدد كبير من المرضى يؤكدون أن انعدام الدواء بهذه المراكز الصحية وصل اليوم وما يفوق سنة.

ونظرا للأهمية ديال هاذ الدواء وهاذ المرض التي أصبح التوفير ديالو أكثر من ضروري، خاصة بالمناطق القروية، وسبق لنا، السيدة الوزيرة، أن وضعنا عدة أسئلة حول المستوصفات والمراكز الصحية بالعالم القروي، وواعدتونا بأنكم غادي تعطيوها التفاتة واهتمام خاص، إلا أنه لحد الآن باقي ما شفناش أي مبادرة للوزارة ديالكم في هاذ الباب.

التي كنشوفها أن الوزارة إلى حد الآن ما عندهاش الإحصائية لا في المستشفيات العمومية ولا في المصحات، وما أدراك في المصحات التي هي خصوصية.

وأياها كإين بعض التجاوزات التي هما تستغلوا بعض الأطباء التي كيجلو وراهم عشرات ديال المرضى في القطاع العام، وتمشيو تيعالجوا مريض واحد في القطاع الخاص.

ثم بعض الأطباء أيضا تيجلو بعض المرضى ديالهم من بعض المستشفيات العمومية التي تيكونوا مراض وفي حالة مزرية، وتيجلو المرضى ديالهم عندهم إلى المصحات بدعوى أن المستشفيات العمومية راه ما عندهاش أجهزة وعلاجات، وتيجلوهم عندهم.

كإينة واحد الإشكالية أخرى أيضا، واش عندكم في الوزارة ديالكم، السيدة الوزيرة، واحد المقياس ديال تحديد، يعني واحد (un barème) وطني، يعني (national)، فيما يتعلق بالتسعيرة ديال العلاج، بحيث أن الثمن تتلقاهو تيتختلف من مصحة إلى مصحة، واش هاذ فيها 5 نجوم؟ واش هاذي فيها 4 نجوم؟

شكرا السيدة الوزيرة.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضلتي السيدة الوزيرة. في إطار التيسير، تفضل.

#### المستشار السيد لحسن بيجديكن:

السيد الرئيس، نلتزمو شوية، الله يخليك، بالنظام الداخلي، التي فيه 3 دقائق ديال السؤال، ودقيقتين للتعبير، وراه ما كإينش (le cumul)، نقولها للوزراء وللسادة المستشارين، راه كل واحد ينتظر دوره.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضلتي السيدة الوزيرة.

#### السيدة وزيرة الصحة:

التي بغيت نقول على أنه راه تم تفعيل القانون 10.94 كما قلت فيما يخص تفتيش المصحات الخاصة لأول مرة خلال سنة 2010، وقلت على أنه وصلنا لتفتيش 50 مصحة من ضمن 360.

بالنسبة للتسعيرة، فالمستفيدون من التغطية الصحية الإجبارية، ففي هذه الحالة فإن المصحة التابعة للقطاع الخاص مطالبة بتطبيق التعريف القانوني المستمدة من التعريف الوطنية المرجعية، وذلك طبقا للاتفاقية الوطنية الموقعة بين المؤسسات المدبرة للتأمين الصحي الإجباري من جهة والجمعية الوطنية للمصحات الخصوصية والنقابة الوطنية لأطباء القطاع الخاص من جهة أخرى، تحت إشراف الوكالة الوطنية للتأمين الصحي، والذي ناقشه الآن في هاذ التسعيرة.

بالنسبة للفئات غير المؤمنة، فالأسعار المطبقة عليها كذلك حددت

بالمجان.

وللتوضيح، فإن توزيع الأدوية على العمالات والأقاليم، سواء كانت حضرية أو قروية، يتم بالكميات الكافية وبصفة منتظمة حسب احتياجاتها حتى يتسنى لجميع المرضى الاستفادة بصفة مستمرة ومتوازنة ودون انقطاع، إذا كان عندكم، السيد المستشار، شي مركز صحي اللي ما توفرش على هذه الأدوية، احنا بطبيعة الحال زدونا بهاذ الأسماء ونزودوهم، لأن الأدوية كايئة وكنشتريوها.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيدة الوزيرة.

لا أحد ينكر المجهودات الجبارة التي قامت بها الحكومة ومن خلالها وزارة الصحة حول محاربة هذا الداء الفتاك، إلا أنه، السيدة الوزيرة، أتم على علم بالأسباب ديال الإصابة بهذا المرض، هاذ المرض كيجي من جراء الفقر وسوء التغذية، السكن غير اللائق، وهذه ظواهر متفشية بكثير في العالم القروي.

إذن احنا نشيد بهذه المجهودات التي قامت بها الوزارة، إلا أنه إذا كان هناك انقطاع مع الظروف المعيشية المزرية للساكنة ديال العالم القروي، غادي تراجعو في المجهودات التي بذلتها الوزارة.

ولهذا، احنا من هذا المنبر نطالب بتزويد جميع المراكز الصحية والمستوصفات بدون استثناء بالدواء المضاد لهذا المرض الخطير والفتاك، واللي غالبا، السيدة الوزيرة، راه ينتشر بكثرة في العالم القروي، لولا أن عندكم إحصائيات أن مدينة الدار البيضاء هي الأولى في هذا المرض، والحمد لله بهذه المجهودات الجبارة أننا مقارنة بالدول المجاورة وصلنا لواحد النسبة مئوية مهمة في التقليل من هذا الداء، ولكن لا بد أن ننتبه إلى الوضعية التي هي وضعية سهلة لانتشار هذا الداء بالعالم القروي. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، هناك رد على التعقيب؟ تفضل.

#### السيد وزيرة الصحة:

غير اللي بغيت نقول، أشاطركم الرأي، السيد المستشار، على أنه بطبيعة الحال هذا المرض ينتشر أكثر بالنسبة للأحياء اللي هي تعيش الهشاشة، ولكن ما تتكونش غير الهشاشة والفقر بوحدو، ذاك الكثافة السكانية هي التي تتجعل أنه يكون هناك انتشار، فإذالك كين الدار البيضاء، طنجة، سلا، يعني هذه المدن الكبرى، واللي تتعرف واحد الكثافة سكانية تبيكون فيها انتشار أكثر من البوادي والقرى.

وكذلك نظرا لأهمية هاذ الموضوع، نود، السيد الوزيرة، معرفة أشنا هي الأسباب لعدم وجود هاذ الدواء المضاد لفيروس داء السل؟ وكذلك ما هي الوسائل اللي أعدتها الوزارة ديا لكم لتوفير هاذ الدواء بجميع المناطق القروية وخاصة النائية منها؟ وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

#### السيدة وزيرة الصحة:

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

بغيت نقول أولا، وخصنا نشيدو بالمجهودات الكبيرة التي بذلتها بلادنا، ماشي اليوم وماشي البارح، يعني منذ عقود من الزمن في مجال محاربة داء السل، وهذا برنامج اللي زعما اللي المغرب نجح فيه واللي هو رائد فيه، وهذا باعتراف المنظمة العالمية للصحة. هذا علاش؟ لأن عندنا واحد البرنامج وطني اللي انخرطوا فيه لا الجمعيات ولا الأطباء، يعني كل المكونات ديال المجتمع، وعندنا مؤشرات:

المؤشر الأول هو انخفاض نسبة حدوث داء السل من 2 إلى 3% سنويا، وهذا غير كافي، نعم غير كافي، فإذالك درنا في السنة الماضية واحد المناظرة حول تحيين هذا البرنامج، ماشي غيره، لأنه البرنامج ناهج وجاءت المنظمة العالمية للصحة ودارت تقييم لذاك البرنامج، وشفنا أشنو يمكن نحينو ونحسنو فيه ودخلنا عليه تحسين، على أساس أننا ما نبقاوش في ذاك 3% ديال تقليص داء السل في بلادنا في 3%، أننا نوصلو في أفق 2015 ل6 حتى 7%.

ثانيا، نسبة الكشف على داء السل في بلادنا راه واصل 93%، وهذا رقم جد إيجابي.

ثالثا، نسبة نجاح العلاج هو 86%.

وهذه النتائج الايجابية تحققت بفضل -كيف قلت لكم- البرنامج الوطني لمحاربة داء السل، الذي من بين نقط القوة ديالو هو توفير الدواء باستمرار، لأن ما خصوش ينقطع، توفير الدواء باستمرار وعدم تسجيل أية حالة انقطاع منذ سنوات، وذلك بشهادة كذلك المنظمة العالمية للصحة.

وقد قامت الوزارة برصد ما قيمته 24 مليون درهم لشراء الأدوية الخاصة بمرض السل برسم السنة المالية 2010، أما برسم السنة ديال 2011 فقد تم تخصيص حوالي 25 مليون درهم. وهي مناسبة لأؤكد لكم أن التكفل بمرضى داء السل هو تكفل بالمجان، وقلت لكم هاذ الشي ماشي جديد، يعني واحد التجربة لواحد المدة زمنية طويلة، سواء تعلق الأمر بالفحص بالمجان، التشخيص بالمجان، التطبيب بالمجان، والأدوية كذلك

عمق التحولات لتنمية المحصول الثقافي وتحويل اللامساواة في الاستفادة من خدمات الإعلام العمومي إلى نافذة ديمقراطية تحلل وتناقش كل المناقشات بكل حرية؟  
وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآتي الثاني في نفس الموضوع يتمحور حول الإعلام العمومي،  
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

#### المستشار السيد عبد الكريم بوغمر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

ينادي الجميع اليوم بضرورة جعل الإعلام العمومي إعلاما مواطنا في خدمة الشعب، مرسخا لقيم الحداثة والديمقراطية والتعدد والاختلاف، بل لقد تحول شعار تغيير وإصلاح الإعلام العمومي إلى مطلب شعبي، يتم عن عمق الوعي المتقدم لدى مكونات المجتمع اتجاه ما يجب أن يكون عليه إعلامنا العمومي، بدليل رفع المطلب في كل المسيرات والاحتجاجات التي شهدتها بلادنا في الفترات الأخيرة.

لكننا نلاحظ -مع كامل الأسف- أن الشعارات التي ترفعها الحكومة لإصلاح هذا المرفق العمومي، لا تطبق على أرض الواقع، بل يطفو على السطح إعلام بعيد كل البعد عن المواطن المغربي وتطلعاته، إعلام غائب بشكل غريب عن مواكبة القضايا والدينامية التي تعرفها بلادنا.

وفي هذا الصدد، يلح فريق الأصالة والمعاصرة على أن تتحمل الحكومة مسؤوليتها كاملة، وأن تعمل على وضع حد لحالة الفشل والتردي الشامل الذي وصل إليه إعلامنا ورفع مستوى أدائه حتى يلعب دوره التاريخي في استشراف ومرافقة مشاريع الإصلاح داخل الدولة والمجتمع.

وعليه، نسألكم السيد الوزير، عن خلفيات وأسباب غياب الإعلام العمومي عن الانخراط في القضايا المصرية لبلادنا، والأسباب الكامنة وراء عدم حرص الحكومة بالشكل الحازم والقوي على سلامة المال العام المرصد لهذا القطاع.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير في 6 دقائق،  
تفضل السيد الوزير.

وبغيت نقول لكم، السيد المستشار، على أننا أعطينا أهمية لأن لأول مرة وزارة الصحة تتوفر على مخطط عمل خاص بالعالم القروي، وغير مؤخرنا عملنا كذلك يوم دراسي حول الصحة بالعالم القروي، درنا التقييم ديال الأعمال اللي ابدينا فيها خلال 2007، شفنا أشنوخنا باقين ناقصين فيه، ويمكن لي نقول لكم على أنه وزارة المالية غادي تزيد تدعم هاذ البرنامج ديالنا، ديال مخطط العمل القروي، وخصوصا على أننا مقبلين على تعميم نظام (RAMED).  
شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة، ونشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال المواليان الموجهان لقطاع الاتصال، تجمعها وحدة الموضوع، الأول يتمحور حول تقويم الإعلام العمومي لبناء المجتمع الديمقراطي، والثاني يتمحور حول الإعلام العمومي.  
الكلمة لأحد السادة مستشاري الفريق الاستقلالي، تفضل.

#### المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتين الوزيرتين،

السيد الوزير المحترم،

يشكل الإعلام قاطرة مهمة في أي تحول مجتمعي ورافدا أساسيا، يساهم في تطور وبناء المجتمع الديمقراطي المنفتح على معظم التعبيرات والحساسيات، لذا لا بد من وضع إستراتيجية مضبوطة، تراعي مناحي متعددة وتتطرق لقطاعات كثيرة ومتنوعة، وذلك بناء على قاعدة تشاركية، تجعل التأثير قطب رحاها ومركزيتها الأساسية. كما ينبغي أن تعالج الأمور عن طريق الإعلام العمومي لصناعة الرأي العام الفاعل والمؤثر في دواليب بنيت المجتمع العصري الحديث، المبني على أسس مبادئ الإعلام الحر والنزيه، والمنفتح على كل الحساسيات السياسية والمشارب الاجتماعية، وذلك لإعطاء الفرصة لكل مواطن للتعبير عن رأيه والحصول على المعلومة لأن حرية الإعلام تعكس حجم الحرية التي يحظى بها أي مجتمع.

ولا يجب أن يكون الهدف من التنظيم مرابي خفية، أساسها التضييق على المساحة المخصصة لكل الآراء والتغييرات المجتمعية أو أن يرتبط هذا التنظيم بمصالح فتوية ضيقة أو أي وصاية، بل يجب أن يكون التنظيم قاطرة نحو خلق دينامية جديدة، تعترف بمبدأ المساواة بين الجميع ومشاركة الأفراد والجماعات في صناعة القرار وفق قاعدة شركاء في التمويل وشركاء في الاستفادة من خدمات الإعلام العمومي.

لذا، نسألكم، السيد الوزير المحترم، ألم يحن الوقت ليستفيد المواطن من إعلام عمومي ديمقراطي، يوفر كامل الشروط الضرورية لانضماره في

وأشير إلى أن القنوات كلها تعنى بهذا الموضوع، ويكفي أن أشير إلى بعض العناوين بالنسبة للقناة الأولى و(2M) و(Medi1 tv): حوار- قضايا وآراء - أضواء- مباشرة معكم - تيارات - نقط على الحروف - مواطن اليوم - ملف للنقاش - بدون حرج - برنامج خاص - مع الحدث - ضيف التحرير)، معناه أن هذه عينة كبيرة من البرامج الحوارية الديمقراطية المنفتحة التي تسعى إلى أن تقرب المواطن المغربي من حقيقة النقاش الوطني الجاري حاليا.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، في إطار التعقيب تفضل السيد المستشار المحترم.

#### المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

زميلتي،

زملاتي،

أولا لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير على رده، الذي في الفريق الاستقلالي لن نختلف معه، باعتبار أن هناك ملاحظة تؤدي إلى ملامسة تحسين الأداء الإعلامي في بلادنا، وكذلك جنوحه إلى التنوع وطرق جميع مناحي الحياة والتعدد، بحيث أننا نلاحظ أنه الذي يعاني منه هو كذلك تلك المنافسة الشرسة فيما يخص المحطات الإعلامية اليوم، ولكن رغم ذلك نجد أن البرامج التي أصبحت تعرفها بلادنا لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن ننكرها في تنوعها وفي مدلولها وفي عطاءها وفي تعاملها مع الشارع المغربي، مع ما تعرفه بلادنا من حراك سياسي ونقاشات وبرامج حظيت بتتبع كبير من جميع الفئات في المجتمع الآن، على خلاف ما كان عليها الأمر سابقا، هذا لا ينسينا كذلك ما دأبت عليه الحكومات المتعاقبة في العشرية الأخيرة من مأسسة الإعلام العمومي، وبالتالي ينبغي أن نقول بأن هناك مجهود جبار ولكن نطالب بالمزيد.

وتتمنى، بالنظر لما تعرفه بلادنا من تطور وما هي مقبلة عليه إن شاء الله من إصلاحات دستورية وسياسية، أن تقوى هذه الجهود في جميع المحطات التلفزية كيفما كان نوعها من أجل إعطاء الفرصة لجميع التيارات الشبابية، سواء كانت سياسية أو حقوقية أو مجتمع مدني، من أجل الدلو بدلوها في هذا المنحى.

إذن، السيد الوزير، نحن نتمنى أن تدفعوا بهذه العجلة أكثر في خضم الحوار الوطني، وكذلك أن تحظى هذه المؤسسة المحترمة بمحطة تلفزيونية خاصة بالشؤون البرلمانية.

وشكرا.

#### السيد خالد الناصري، وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

شكرا للفريقين المحترمين على مقاربتهم حتى وإن كانت تختلف شيئا ما، لكن يتفقان في الاعتناء بموضوع يحظى أيضا باهتمام الرأي العام، ونحن نعتز باهتمام الرأي العام وبمواكبة الرأي العام لأداء الإعلام العمومي لأن - كما يعلم الجميع اليوم- الفضاء الإعلامي أصبح إطارا تتفرغ فيه كل القضايا وكل الاهتمامات وكل الصراعات وكل الخلافات، وذلك أمر طبيعي، هذه سنة الكون، ويخطأ من يعتبر بأنه قد يظل في منأى عن متابعة الإعلام له، هذا من المسلمات.

وبالتالي في الوقت الذي، من هذا المنبر وتحت هذه القبة المحترمة، أقول بأن وزارة الاتصال وأن الحكومة بصفة عامة تتشرف بمتابعة الرأي العام لأداء الإعلام وبمشارطتها ولرغبة الرأي العام في تحسين أداء الإعلام العمومي، ومشارطكم، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أقول تكلمة لهذا الموضوع بأن المهام العامة المطروحة أمام الإعلام العمومي هي ثلاثية، بكيفية مختزلة: هي مهام التثقيف، هي مهام الإعلام، وهي مهام الترفيه. والإعلام الناجح هو الإعلام الذي يعنى بهذه الجوانب الثلاثة دون أن يرحج الكفة لصالح واحدة دون الكفتين الأخريين.

واليوم نعيش، كما يعرف الجميع، لحظة قوية، قوية جدا في مسارنا التاريخي، مؤدى ذلك أن الإعلام العمومي المغربي أمام محك وأمام مساءلات، معنى ذلك أنه لا يمكن، وإلا لأخفق، لا يمكنه أن يظل في معزل عن الحراك الوطني وما يسمى، وحتى كلمة الحراك أضحت اليوم في الأبيديات والمصطلحات المتداولة في الساحة السياسية والإعلامية المغربية، هذا الحراك هو أيضا حراك فكري وحراك اجتماعي، ولن يرتكب الإعلام العمومي خطأ البقاء على هامش هذا النقاش، والدليل على ذلك أن هناك تعامل يقوم على مجموعة من المقومات، يقوم على مقومات الانفتاح والتعددية والديمقراطية والحداثة والإصلاح وما أدراك ما الإصلاح.

وفوق كل هذا وذاك، يجب أن يكون إعلاما للقرب، وليس لي السيدات والمستشارين في فريق الأصالة والمعاصرة أن أعبّر عن اختلافي معهم عندما يقولون بأنه إعلام ليس قريبا من هموم المواطنين، أعتقد بأن العكس هو الصحيح، بحيث أن هناك مهنية كبيرة ومواكبة دقيقة للقضايا، وهي مناسبة من تحت هذه القبة المحترمة، أوجه لرجال ونساء الإعلام في القطاع السمعي البصري العمومي وخارج حدود الإعلام السمعي البصري العمومي، الصحافة المكتوبة وكل أنواع الصحافة، أوجه لهم تحية إكبار للدور الذي يقومون به، كل من منطلقاته وقناعاته، ونحن بلد الديمقراطية يجب أن نحترم كل المقاربات من أجل أن يقدموا خدمة هامة للمواطن المغربي الذي ينتظر ويعبر عن الرغبة لمعرفة المزيد.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، الكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة.

**المستشار السيد عبد الكريم بومر:**

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير، ولكن لا نقولنا ما لم نقل، نحن لم نشكك في مهنية الصحافة المغربية، هاذ الشي راه ما قلناهش، احنا تنحرمومهم، وراه المهنية هي اللي خلات شي وحدين مشاوا للحبس، حيث المهنية، احنا نتعرفو بالصحافة المغربية، نحن نتحدث عن السياسة.

هاذ البرامج الحوارية اللي ذكرتي، السيد الوزير، ولو أنها على رؤوس الأصابع مزيان، احنا ما تهتروش على الكم، كهضرو على الكيف، على الرأي والرأي الآخر، راه كايينة شي وجوه اللي كاتبان دائما في البرامج بحال غير هي اللي كنفهم في هاذ البلاد، راه هذا هو السؤال، ماشي العدد، ماشي كنشكو، كعرفو المهنيين المغاربة، راهم حتى على مستوى القنوات الدولية راهم مجهدين وتيعرفوا أش تيديروا.

المسألة الأخرى، السيد الوزير، احنا كهضرو على الرأي والرأي الآخر، تناخذو هاذ الاحتجاجات اللي كايينة دابا على مستوى المغرب، هناك مجموعة من الناس كتخرج للشارع، البرامج الحوارية تستضيف، تنتقي، شكون اللي كيغطي الأوامر باش ينتقيو ناس دون الآخرين، عندنا مجموعة ديال الناس ديال 20 فبراير، ولو أننا نختلف، هذا رأيهم.

كيجيو ناس اللي ما كتقبلهمش القنوات المغربية ولكن القنوات الدولية تستضيفهم، والخطر أنها تستضيف غير العدميين، تيقولوا ذاك الشي اللي ابغاو. والرأي الآخر، الناس اللي كتخرج من أجل الملفات الاقتصادية والاجتماعية، ما كيهضر معهم حتى واحد، وتبقى الرأي ديال ذوك الناس، والأخطر من هذا هو أن المغاربة، السيد الوزير، تيقبلوا على الخبر في قنوات خارجية أصبحت ذات مصداقية، لأن المغاربة وصلوا لدرجة أن الجزيرة ولات عندهم مقدسة، اللي قائلها الجزيرة هي اللي كايينة، راه هذا هو الخطير، ماشي المشكل في العدد، المشكل في القيمة، السيد الوزير. شكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير في أربع دقائق، تفضل.

**السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:**

شكرا السيد الرئيس.

أعتقد في العمق لا نختلف، ولكن نرفع بعض الالتباسات الطفيفة. أنا حاشا لم أقولكم بأنكم قاتم أنكم تشككون في مهنية المهنيين الذين يشتغلون في القطاع السمعي البصري العمومي، ما قلنش هاذ الكلام هذا، ولم نقولوه، هذا مسألة... أنا قلت بأن مناسبة لأحيي مهنتهم، هذا كل ما قلته في هذا

المجال.

موضوع التعددية التي ألحتم عليها، أريد أن أكون واضحا، التعددية منهجنا لا نزيغ عنه، وحاسبونا رجاء إذا ما كان هناك أي زيغ عن احترام التعددية، غادي نكونو أخللنا بواجبنا وبالتزامنا الأخلاقي والسياسي أمام اختيارات الرأي العام الموجودة في المغرب، هاذي مسألة واضحة.

أن بعض القنوات الأخرى تختار وتنتقي من يقول كلاما يذهب في اتجاه بعض الأجندات الأخرى، فذلك يستغلون فضاء الحرية والديمقراطية الذي ينعم به المغاربة -ولله الحمد- وعلينا أن نظل صامدين ومتمسكين بثوابتنا وبالدفاع بكل شراسة وبكل مسؤولية وبكل شجاعة عن الخط الذي ارتضيناه، والذي قد لا يلتقي مع أجندات بعض القنوات الفضائية، هذا أمر مطروح.

أما أن يكون هناك انتقاء لبعض الآراء دون آراء أخرى في القنوات العمومية، فثقتوا بي بأن هذا غير حاصل، هناك اجتهاد، في حماة الحدث قد يكون صعبا، وقد أجد حتى أنا نفسي في بعض الحالات أنه ربما لم يقع الالتفات إلى كل الآراء التي يجب الالتفات إليها، هذا أمر قد يحصل، ولكن أنا أعتبر بأن المنطق هو منطق حسن النية، وأعلم بالظروف الصعبة التي يشتغلون فيها، وأنهم يشتغلون في نطاق التقيد بتلك التعددية حتى يظل إعلامنا العمومي، خلافا لما يقال هنا أو هناك بأنه إعلام تابع للجهات الرسمية وأنه إعلام الدولة ويقوم بالتعتم على الآراء المخالفة، هذا أمر غير وارد، وأنا أعتز أيضا باعتزازنا في المغرب اليوم هذه الممارسة العتيقة التي أكل عليها الدهر وشرب لم يعد يعمل بها إطلاقا. أقف عند هذا الحد، شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

نتنقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن حول وضعية أعوان موظفي التعاون الوطني، للفريق الاستقلالي.

تفضل أحد السادة المستشارين المحترمين، تفضل السي العزاي.

**المستشار السيد عبد العزيز العزاي:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين،

موضوع سؤالي حول وضعية أعوان موظفي التعاون الوطني.

بتعاون وبتشاور مع الممثلين ديال الأعوان والموظفين وكذلك مع النقابات طبقا لمتنصيات القانونية من أجل تحسين المردودية ديال الموارد البشرية.

النقطة الثالثة هي الانسجام ديال التعاون الوطني مع المخطط الإستراتيجي ديال وزارة التنمية الاجتماعية، حيث أنه كلفت هاذ المؤسسة بخلق مجموعة من المراكز ذات المرجعية لجيل جديد من الخدمات الاجتماعية، وعددها 61 بالنسبة ل2011 - 2012 اللي غادي يتم الإنشاء ديالها من طرف التعاون الوطني لتطبيق المخطط الإستراتيجي ديال الوزارة.

وهناك مجموعة من الحلول من أجل تحسين الوضعية على صعيد المندوبيات، وهاذ المجلس الإداري الأخير كذلك أخذ ثلاثة ديال القرارات: أولاً، تحسين القانون الأساسي ديال العاملين في التعاون الوطني؛ وكذلك تعديل القرار المتعلق بتنظيم المؤسسات ديال التعاون الوطني؛ فيما يخص المنح السنوية، لابد تقولو بأنه كين هناك القانون الداخلي لصالح الأعوان والموظفين، واللي كينعطى بعد ما يكون التقييم ديال المردودية والنقط اللي كيم الإعطاء ديالها، وكين مفتشية ديال هاذ المؤسسة اللي هي كلفناها باش تقوم بالبحث في هاذ الميدان. شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، هل هناك تعقيب؟

#### المستشارة السيدة خديجة الزوي:

السيدة الوزيرة، للأسف لم تجيبينا على السؤال، السؤال كان موضوعا حول تعسفات تطال نيابات أو مندوبيات خاصة كمكناس، القنيطرة، سلا، مراكش، وقد قمنا بوقفات احتجاجية كثيرة، لاسيا في مدينة القنيطرة، ولم نجد من يفتح الحوار الجاد من أجل إنصاف الطبقة الشغيلة.

ثم كذلك، السيدة الوزيرة، هذا الإرهاب الذي يقوده مجموعة من المناديب، لابد وأن يوضع له حد، لاسيا فيما يسمى بالتعويضات أو المنح، فلكل أصبح الآن يرضخ لعملية ابتزاز إداري من أجل المنحة السنوية.

ثم كذلك، السيدة الوزيرة، كيف أن الحكومة تسير بسرعة كبيرة، ونحن لازلنا في التعاون الوطني 250 ملف من السلم 1 إلى 4 لم تسوى بعد، وهي رهينة أو حبيسة (l'agent comptable) ديال التعاون الوطني، لا أعرف لماذا؟

ثم كذلك، هناك مشكل التبع، يعني (le suivie)، حيث أن المكونون بالتكوين المهني المدرج لازالوا ينتظرون تعويضاتهم منذ سنوات طويلة.

ثم كذلك التعويضات على المسؤولية، السيدة الوزيرة، مسؤولو القطاع، المنسقين، من مندوبين إقليميين، مدراء المؤسسات الاجتماعية، الرعاية الاجتماعية، دور المواطنين، كلهم ينتظرون هذه التعويضات، ولكن لم يتوصلوا بها إلى حد الآن، علما، السيدة الوزيرة، أن هذا القطاع هو

السيدة الوزيرة،

تعيش شغيلة التعاون الوطني في بعض الأقاليم وضعية صعبة، تتطلب التدخل العاجل لرفع الغبن والبؤس الخيم عليها من طرف بعض المندوبين الإقليميين، خاصة في بعض المدن كمكناس، القنيطرة، سلا ومراكش.

خصوصا وأن مثل هذا التصرف يحول دون فتح المجال للأطر الواعدة التي يعج بها قطاع التعاون الوطني ويكبح طموحاتها، مما ينعكس سلبا على مردوديتها، حتى يتبوأ هذا القطاع التقيط السنوي والمنح التشجيعية السنوية، والتي غالبا ما يطغى عليها عامل الزبونية والولاء للسيد المندوب الإقليمي، مما يحرم الكفاءات ويحبط عزيمتها.

لذا، نساءلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، ما هي الإجراءات المستعجلة لإنصاف المحرومين من الأعوان والموظفين بهذا القطاع؟ شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

#### السيدة زهة صقلي وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات السادة المستشارين والمستشارات المحترمين،

أود أن أتقدم بالشكر إلى فريق الوحدة والتعددية على طرح هذا السؤال المتعلق بوضعية أعوان وموظفي مؤسسات التعاون الوطني، هذه المؤسسة التي وضعت تحت وصاية وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، والتي تقوم بعمل متميز مهم جدا اتجاه الفئات الهشة من المجتمع، وذلك منذ السنوات الأولى من الاستقلال، حيث أنها تحتفل بالذكرى 54 ديال تأسيسها في 1957.

وهاذ المؤسسة اليوم كتضم 4547 ديال الأعوان والموظفين، وكتسهر على تدبير أكثر من 3114 ديال مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وعدد ديال الإجراءات تم اتخاذها من أجل إعادة تنظيم هاذ المؤسسة في أفق تحسين الوضعية والظروف ديال العمل ديال الأعوان والموظفين.

فالمجلس الإداري الأخير اللي انعقد في يوم 3 فبراير 2011 خذا مجموعة من القرارات اللي كتري إلى هذا الاتجاه:

أولا، إطلاق المخطط التنموي لمؤسسة التعاون الوطني من أجل تحديث هاذ المؤسسة وتحسين التوقع ديالها، وكذلك لتحسين الأوضاع ديال العاملين فيها وتحسين آلية الحكامة لهاذ المؤسسة. كذلك بالنسبة لهاذ المخطط التنموي، هناك طلب عرض اللي غادي يتم إن شاء الله فتح الأظرفة ديالو في يوم 6 يونيو المقبل.

كذلك هناك مخطط ديال المغادرة الطوعية اللي عتم الانطلاق ديالها في فاتح يوليوز 2011، واللي كنتستهدف تقريبا 1300 ديال الأعوان والموظفين، ومعلوم أنه هاذ المخطط ديال المغادرة الطوعية غادي يكون

في دقة واحدة، ولكن لا بد أنه كائن واحد التدرج فيما يخص تحقيق كل المعطيات، وإلا يعني تنتهي الحياة إلى انتها كل المشاكل وكل القضايا تم الحل ديالها في لحظة واحدة. شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الآتي الثاني موضوعه ضرورة إحداث مراكز متعددة الاختصاصات للنهوض بأوضاع المسنين والمسنات لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد عبد الرحيم واعمر:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

أخوتي، إخواني المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة، خلصت دراسات، أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط حول التغيرات الديمغرافية في المغرب في أفق 2030 إلى اتساع مساحة الشيخوخة وسط السكان المغاربة وتراجع حصة الشباب.

واستنادا إلى المعطيات المتداولة مؤخرا، فلقد أظهرت الدراسات أن عدد المسنين من الرجال والنساء الذين يعانون من التهميش في الأسرة والمجتمع قد بلغ 91,15%، وأن عدد المسنين المصابين بالأمراض المزمنة بلغ 83,17%، وأن المسنين بدون دخل قار يصل إلى 97,13%، وأن نسبة المسنين بتقاعد غير كاف بلغت 70,25%، وأن 47,13 هي نسبة المسنين القاطنين في سكن غير لائق، منهم 35,42% يقطنون رفقة العائلة و17,77% بسكن مؤجر، و31,14% بسكن مملوك، فيما يعاني 70,15% من المسنين من غياب الارتباط العائلي.

وبالنظر، السيدة الوزيرة، إلى هاته الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المؤلمة التي تعاني منها هذه الفئة العمرية المتقدمة في السن، نسائكم، السيدة الوزيرة المحترمة: ألا ترون ضرورة إحداث مراكز متعددة الاختصاصات في جميع الأقاليم لفائدة المسنين والمسنات، وذلك لضمان حقوقهم في الصحة والسكن والعيش الكريم، وما هي سياسة وزارتك في هذا الشأن؟ وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

#### السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة المستشارين المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة،

قطاع قوي وحيوي وقديم جدا.

وقد ذكرت في مداخلتكم على أنه يحتفل بالذكرى 54 من تأسيسه، وهو من تأسيس محمد الخامس رحمه الله، وجاء ليقوم بمجموعة من المبادرات الاجتماعية، تستهدف النسيج الاجتماعي الهش، وبالتالي هذه المؤسسة تضطلع كما قلتم، السيدة الوزيرة، بأدوار طلائعية جدا، ولكن مواردها البشرية مهمشة كثيرا والمناذير قد يتدخلون حتى في تكوين المكاتب النقابية، السيدة الوزيرة، فكل مندوب علم بتأسيس مكتب نقابي إلا ويعمل على إنزال التابعين له لكي لا تكون الديمقراطية الحقيقية.

لنا أقول، السيدة الوزيرة، لا بد وأن تفتحوا ملف القنيطرة، لا يمكن شي واحد يكون في شي قطاع وياخذ التقاعد ونعطيه مسؤول أو مندوب في التعاون الوطني.

وشكرا السيدة الوزيرة.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، تفضلتي السيدة الوزيرة.

#### السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

تقول بأنه النقط اللي كيتم إعطاؤها إلى الموظفين هي كذلك خاضعة إلى معايير، اللي هي المردودية، القيام بالعمل ديال كل موظف وكذلك القدرة على الإبداع وعلى التجديد. وتقول بأنه كل نقطة هي خاضعة كذلك للتفسير من طرف من يضع هذه النقط، وكاين كذلك الحقوق ديال أعوان الموظفين هي تابعة للقانون الداخلي اللي هو خاضع بدوره، وخاصة المادة 4 منه، إلى القانون ديال الوظيفة العمومية.

ولكن اللي تنقول، كل من طرح سؤال هو كيتم الجواب على السؤال ديالو بعد التساؤل حول النقطة اللي تم يعني الوضع ديالها له، كيتم الاستجابة لجواب التفسير ديال هاذ النقطة، واللي كاين هو أنه احنا ما عندناش القدرة باش نمشيو مباشرة غادي نتدخلو فيما يخص واحد الوضع، ولكن كلفنا المفتشية ديال هاذ المؤسسة أنها تقوم بدراسة كل حالة على حدة، وهناك مديرية عامة اللي هي المركزية ديال مؤسسة التعاون الوطني، اللي هي غادي تاخذ كل الإجراءات الإدارية القانونية في مواجهة هذا النوع من القضايا.

كاين قضايا أخرى اللي طرحتها وما كانتش في موضوع السؤال ديالك، ولكن كونوا مقتنعين بأنه تنعملو كل ما هو في جهدنا من أجل تحسين الأوضاع ديال كل الموظفين ديال مؤسسة التعاون الوطني، ونذكرو بأنه كاين في هذه الحكومة هاذي تمت لأول مرة تسوية ديال أكثر من 3000 ديال الأعوان والموظفين ديال مؤسسة التعاون الوطني اللي كانوا لسنوات طويلة يطالبون بتسوية الأوضاع ديالهم، وحتى شي إصلاح ما يمكن لو يقع



المحور الثالث ديال السكن وظروف العيش؛  
والرابع ديال الأشخاص المسنين في المجتمع.  
شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة لكم في التعقيب.

#### المستشار السيد محمد طريش:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على المعلومات التي تفضلتم بتقديمها جوابا على السؤال المطروح، وخصوصا أن هذه الفئة التي هي الفئة المسنة، التي هي حقيقة تعاني ومازالت تعاني من التهميش من طرف الدولة.

حقيقة أن هناك مجهودات كبيرة التي قامت بها الدولة وقامت بها حتى الوزارة ديا لكم، وقامت بها حتى الحكومة في إطار احترام هاذ المسنين، ومعالجة القضايا ديا لهم الاجتماعية، التي هي فيها الصحية والتي فيها السكن والتي فيها أيضا حتى التقاعد، بحيث أن هذه الإحصائيات التي قدمتها المندوبية السامية للتخطيط أرقام راه مخيفة جدا، وهاذ المعطيات وهاذ المؤشرات راه انبتت على واحد الواقع التي هو صحيح ماشي... اتنا كقولوا عندكم إحصائيات، ربما تكون متضاربة، ولكن الصحيح هو هذا الذي اعتمدت عليه المندوبية، لأن كاين أن المجتمع يتطور، ويعني الحاجيات ديا لو راه كتزاد، ولكن السياسات الحكومية فيما يتعلق بالتضامن الاجتماعي خص يتقوى أكثر، إذا بقى على هذه الحالة غادي نوليو في واحد الكارثة كبيرة فيما يتعلق بالتضامن الاجتماعي.

علما بأن الآن حاليا، يعني في هذا العصر التي كنعيشو فيه، الحمد لله باقي التضامن التي هو تضامن عائلي وأسري انسجاما مع مبادئ الدين الإسلامي وانسجاما أيضا مع الحضارة المغربية الإسلامية، إلى غير ذلك، لكن الآن مع العولمة ومع تقاطع الأفكار المادية، صار بعض الناس يودعون عائلاتهم أو المسنين في دور الإيواء، ولذلك يجب التحضير من طرف الوزارة ومن طرف الحكومة ومن طرف الدولة أنها تبذل واحد المجهودات كبيرة باش تعول على راسها بأنها في واحد الوقت غادي يجيها واحد العدد كبير ديال المسنين.

والمطلوب هو أنهم يوجدوا واحد الظروف مناسبة صحيا وغذائيا وترفيها وسكنيا وعاطفيا ووجدانيا باش يكون حقيقة عندنا واحد الرعاية اجتماعية ومتكاملة بالنسبة لهذه الفئة، التي هي غالية والتي عزيزة والتي هي رأسال بشري، التي قدمت وضحت من أجل هذا الوطن ومن أجلنا نحن ومن أجل واحد الأجيال ديانا.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضلي السيدة الوزيرة.

فعلا أود أن أؤكد أنه كون العدد ديال المسنين في سنة 2004 كان كيشكل 8% من الساكنة وفي أفق 2030 غادي يشكل 15% من الساكنة، هو مرتبط بمعلومة أخرى التي كتجعل على أنه معدل أمل العيش في المغرب كان 47 سنة في سنة 1962، وأصبح حاليا 74,8 سنة يعني 75 سنة تقريبا في سنة 2010، وهذا مكتسب التي هو بفضل تحسين الظروف ديال العيش وديال التغذية وديال التطبيب ديال المجتمع ديانا، وخصنا كذلك نعرفو بذلك.

أما فيما يخص النتائج التي وصلت لها هاذ الدراسة، والتي أنا عندي مجموعة من الأرقام الأخرى التي ربما نفس الأرقام، ولكن يمكن تكون قراءات متعددة التي كيمكن تغير من واحد للآخر، خصنا نشوفو بأن هاذ الدراسة تم القيام بها في سنة 2006 والنتائج ديا لها صدرت في 2008، ولكن خصنا نشوفو هاذ النتائج على ضوء الإصلاحات الاجتماعية الكبرى التي تم تحقيقها، بحال التأمين الإجباري على المرض، بحال التغطية الصحية بالنسبة للمعوزين، التي تم الانطلاقة ديا لها في جهة تادلة-أزيلال، والتي هاذ السنة إن شاء الله غادي يتم تعميمها على كل جهات المغرب طبقا للقرار ديال صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وكذلك الأوراش ديال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أكيد أنه غادي تكون عندها واحد التأثير مهم على الأوضاع ديال الأشخاص المسنين.

ولكن من ضمن الأرقام التي كتجيب لنا هذه الدراسة، كتقول لنا بأنه فقط 6% من المسنين هما التي عايشين خارج الدفء ديال العائلة، وبالتالي احنا في السياسات ديانا كتحاولو باش نعملو ليس مراكز، لأنه ما كقولوش أنه المراكز ديال الإيواء هي الحل بالنسبة للمسنين، وكان قالها المرحوم الملك الحسن الثاني التي كان قال بأنه النهار فاش غادي يوليو المسنين ديانا كيمشيو إلى المراكز، يعني غادي تكون انتهت الحضارة والقيم ديال البلاد ديانا.

إذن بالتالي نتقول بأنه خصنا مراكز ديال اليوم التي كيمكن تخفف العبء على الأسر ديانا، وخص بالنسبة لهذه المراكز التي هي ديال الإيواء تكون بالنسبة للناس التي هما ما عندهم روابط عائلية، وعددها حاليا هي 44 مركز ديال الإيواء ديال الأشخاص المسنين التي كيم التديير ديا لها من طرف مؤسسة التعاون الوطني، والتي تم الخلق ديا لها بتعاون مع السلطات المحلية والتعاون الوطني وفي إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي حقيقة أعطت واحد إنعاش كبير لهذا الورش.

أما فيما يخص الوضعية الإجمالية ديال الأشخاص المسنين، الوزارة ديانا ولأول مرة في تاريخ المغرب قامت بتحضير واحد الإستراتيجية وطنية للنهوض بالأوضاع ديال الأشخاص المسنين، التي كحتوي على 4 محاور ذات الأولوية:

أولا المحور ديال المدخول وديال التقاعد؛

المحور الثاني ديال الصحة؛

**السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:**

فعلا، السيد المستشار، كنتأسم معك الفكرة بأنه هاذ الفئة هي مهمة بزاف وما تقولوش بأنه فقط تحظى بالاهتمام ديالنا وبالرعاية ديالنا وبالحنان ديالنا.

ولكن هذا المستقبل ديالنا جميعا لأنه احنا جميعا مطالبين باش يوما ما غادي نصبحو ناس مسنين، وبالتالي هذا واجب حضاري اللي خصنا ولا بد ننكب عليه جميعا، ولا بد أننا نعي أنه هي مسألة اللي هي متعددة القطاعات ومتعددة الاختصاصات، يعني ما كايش فيها قطاع حكومي واحد اللي هو مسؤول، وحتى الحكومة لوحدها ليست لوحدها معنية بخلق مثل هذه المراكز حسب الحاجيات ديال كل جهة جهة، ولكن احنا ماشين إن شاء الله في أفق الجهوية.

ولا بد أنه الجماعات المحلية كذلك تراعي الحاجيات ديال الأشخاص المسنين، وأظن بأنه إذا عملنا الآليات اللي كتضمن واحد تخفيف العبء على الأسر اللي هي متكلفة بالأشخاص المسنين عن طريق مراكز ديال اليوم، بحال المركز اللي خلقناه في مكناس، مركب ابتسام، بحال ديال الدار البيضاء أنفا اللي دشنه صاحب الجلالة في السنة الفارطة وبحال مجموعة من المراكز الأخرى اللي كندعمها وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن بتعاون مع الجمعيات ديال المجتمع المدني التي خلق هاذ المراكز.

كظن بأنه إذا عممنا هاذ التجربة، غادي يمكن لنا فعلا نجعلو واحد الثقافة جديدة اللي كتجعلنا ماشي فقط نراعيو هاذ الفئة من المجتمع، ولكن كذلك نستفيد من الطاقات والكفاءات ديالهم، لأنه الآن الناس اللي عندهم 60 سنة كيونوا مزالين صغار وكاين اللي عندهم كفاءات، كاين اللي عندهم تكوين، كاين اللي عندهم قدرة فعلا على أنهم ينفعوا المجتمع.

وهنا الإستراتيجية اللي حضرناها كتقتصر واحد الخمسة ديال الأنواع مختلفة ديال المراكز اللي خص الخلق ديالها، بحال هذا مركز ديال اليوم، من بعد بحال المراكز ديال الإيواء، الآخرين بحال الدار ديال التقاعد اللي يكون التدبير ديالها يمكن يكون تدبير خاص أو تدبير من خلال التعااضديات، أو كاين كذلك دار للتقاعد الطبي وكاين كذلك الناس اللي هما مختلين عقليا، هاذو كلهم أنواع اللي خصنا نشغلو من أجل تحقيقهم. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة الوزيرة.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة حول الأعطاب والانقطاعات المتكررة التي تعرفها شبكات الاتصال، وستتولى الإجابة عنه بالنيابة السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

**المستشار السيد عابد شكيل:**

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين،

السيدة الوزيرة، بالرغم من التطورات الهامة التي عرفها مجال الاتصال عموما، وبالرغم من دخول فاعلين جدد في هذا المجال، فقد لوحظ، أقول لوحظ، أن الأعطاب والانقطاعات متكررة، وخاصة في فترات الأعياد، حيث ظلت السمة البارزة الملازمة للخدمات التي يقدمها العديد من الفاعلين في مجال الاتصال.

وهكذا، السيدة الوزيرة، السيد الرئيس، أصبح من باب المستحيل التواصل بين المواطنين في العديد من المناسبات بسبب الضغط وعدم ملاءمة وتطور شبكة الاتصال.

فمن هنا، نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن سر عدم مواكبة شبكة الخطوط الهاتفية للتطور الهائل الذي عرفه القطاع والارتفاع الكبير لعدد المشتركين.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

**السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة المستشارين المحترمين،

أنشرف بتقديم الجواب نيابة عن زميلي السيد أحمد رضى الشامي اللي كيقول بأنه تتضمن دفاتر تحملات متعهدي الشبكات العامة للمواصلات مجموعة من المواد المتعلقة باحترام المستوى المطلوب والمحدد لجودة الخدمات المقدمة للمشاركين، وقد حددت هذه المواد مؤشرات ونسب قصوى بخصوص خدمات الاتصال، ونذكر على سبيل المثال نسبة ولوج الشبكات ونسبة انقطاعات المكالمات فيما يخص الهاتف المنقول. وتقوم المصالح التقنية للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات بقياس هذه المؤشرات في إطار عملية مراقبة، تتم العديد من المدن بالمملكة، بما في ذلك أثناء المناسبات الخاصة بالأعياد.

هذا، وقد تبنت الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات خطة عمل، تمتد على 3 سنوات، ابتداء من سنة 2008 للقيام بالقياسات بتخص جودة الخدمات، وتضم ما يناهز 40 ألف قياس سنويا، وبناء على المقارنة بين نتائج القياسات والقيم المحددة لكل متعهد، فإن الوكالة بتنسيق مع المتعهدين المعنيين تتخذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الوضعية.

أما فيما يخص ضعف جودة الخدمات خلال الأعياد والمناسبات، من المؤكد أنه كاين واحد الارتفاع كبير فيما يخص الحجم ديال المكالمات وديال الرسائل القصيرة اللي كيتم البعث ديالها في مناسبة الأعياد، حيث أنه عدد

**السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:**

فقط تعقيب بسيط، هو باش نقول بأنه هاذ الظاهرة ديال الاكثاظ اللي كاين في الوقت ديال الحفلات وديال الأيام الخاصة، هي ماشي خاصة بالمغرب، ولكن في جميع دول العالم تنعرفو على أنه ملي تتكون الأيام ديال الحفل اللي الكل يتبادل فيها الرسائل والمكالمات، من المؤكد أنه يكون واحد الاكثاظ.

وأنا أعطيت هاذ الأرقام اللي اعطيتها غير باش نبين بأنه العدد ديال المكالمات تقريبا كيرتفع ثلاثة نوبات أكثر في فقط واحد الأيام محدودة من السنة، وبالتالي من الطبيعي باش يكون نسبيا واحد العجز نسبي في الأيام ديال الأعياد والحفلات.

ولكن مع ذلك أقول أنه الحكومة تقوم بكل مجهوداتها، وأنا سأبلغ إلى السيد الوزير، ولكن كنعرف أنه هناك مجهودات كبيرة اللي كيم القيام بها من أجل تحسين الشبكات ديال المكالمات الهاتفية في بلادنا. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة الوزير، وشكرا السيدة الوزيرة على مساهمتها الجيدة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول الخطوط السككية، للمستشارين المحترمين السادة: عبد القادر قوضاض، عبد الحميد السعداوي، أحمد الجوهري، عبد الله أبوزيد، عبد المجيد الحنكاري.

تفضل السيد المستشار.

**المستشار السيد عبد الحميد الحنكاري:**

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

زملائي المستشارين المحترمين،

رغم المجهودات التي قامت بها الحكومة في السنين الأخيرة لتقوية الخطوط السككية، وذلك بإنشاء وتجديد عدد من المحطات واقتناء قطارات جديدة، إلا أن المشكل الذي يعاينه المسافرون عبر القطار يتجلى في عدم احترام المواعيت، مما يسبب توترا وإزعاجا للمواطنين جراء التأخيرات المتتالية للقطارات، ناهيك عن الإهمال والاستهتار السائد في بعض المحطات، كما أن ارتفاع درجة الحرارة داخل المقصورات في غياب تشغيل المكيفات تزيد من تأزيم الوضع، أما بخصوص المقصورات التي لا تتوفر على أفرشة النوم للرحلات الطويلة، والتي تكون ليلا، فحدث ولا حرج.

ومع اقتراب العطلة الصيفية التي يكون إقبال المسافرين على القطارات بشكل كبير، نريد أن نسألكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات والتدابير العاجلة التي ستخذونها من أجل تحسين جودة الخدمات في

من الزيارات العائلية أصبحت تعوض بيعث مجموعة من الرسائل القصيرة، وهنا عندي بعض الأرقام اللي كتعطينا المعدل ديال النداءات اللي هي منبثقة من الهواتف النقالة يوميا في سنة 2010 هي 15,3 مليون ديال المكالمات، ومجمّل النداءات المنقولة لسنة 2010 وصلت إلى 5,58 مليار ديال المكالمات، أما المعدل ديال الرسائل القصيرة هو 10,9 مليون رسالة قصيرة في اليوم، وفي الأعياد بالأخص هناك معدل ديال 30 مليون ديال الرسائل القصيرة.

إذن كنعرفو أنه الحجم هو كبير جدا بالنسبة للأعياد بالنسبة للأيام العادية، وبالرغم من المجهودات اللي كيقوموا بها هاذ الشركات، أيحاولوا باش يلائموا الحجم الإجمالي ديال المكالمات دياهم مع الحاجيات ديال المواطنين، ولازالوا يقومون بهاذ المجهودات. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة الوزيرة، هناك تعقيب السيد المستشار.

**المستشار السيد عابد شكيل:**

السيدة الوزيرة، لو كانت الجودة ولو كان الطلب مقبول لما تقدمنا بسؤالنا هذا.

السيدة الوزيرة، كل ما طلب من المغربي أن يؤدي أدى، كل ما طلب منه أن ينخرط في عمل تقدي الخراط، لكن الجودة فين جات، الجودة تبيخص الحكومة ديالكم هي اللي تقوم بها.

احنا الآن امشينا في ركاب دول أخرى، وتناديو ثمن أعلى من دول أخرى. نتعرفي، السيدة الوزيرة، بأنه إلى جينا تقارنو مع الدول المجاورة ديالنا تنخصو احنا جوج ديال الخطرات أكثر منهم، ورغم ذلك ما كاينش الجودة.

نتنمناو، السيدة الوزيرة، بأن المسؤول على هذا القطاع يعرف بأنه التلفون أصبح شيء ضروري في الحياة ديال المواطن، والمواطن تخلص الواجبات ديالو، ولكن تينظر من هاذ القطاع باش تكون الخدمات جيدة وفي المستوى ديال الدول اللي تنعاملو معهم، احنا تنبوعو وتنشرو مع أوروبا، مع الغرب، متيخصناش نكونو تنهضرو معهم والتلفون تينقطع لنا، أو تنحلو الفاكس ديالنا ويكتب خطرة... فهذا غلط، تيخصنا نكونو أفضل من دول أخرى، السيدة الوزيرة.

وتنتمنى بأن هاذ الانتقادات ديالنا تكون انتقادات عندها أجوبة من المصالح وتلي الرغبة ديال المواطنين. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، هناك تعقيب السيدة الوزيرة؟

**المستشار السيد عبد المجيد الحنكري:**

شكرا السيد الوزير على جوابكم، إلا أنني أريد أن أؤكد على معاناة المسافرين المتوجهين إلى مدن لا توجد فيها خطوط سكككية، مثال المسافرين المتوجهين من الجنوب ووسط البلاد إلى الحسيمة، لماذا لا تقلهم حافلات تابعة للمكتب الوطني للسكك الحديدية كما هو معمول به سابقا للمسافرين المتجهين إلى الناظور والذين كانوا يقلون حافلات من محطة تاوريرت، وكذا نفس الشيء للذين يتوجهون نحو تطوان، فلماذا لا تفكر الحكومة في نقل المسافرين المتوجهين إلى الحسيمة من محطة تازة عبر حافلات خاصة؟ وبهذا تكون قد وجدت حلا مؤقتا في انتظار ربط إقليم الحسيمة بخط سلكي، وهذا يصدق على مجموعة من الأقاليم التي لا توجد بها محطة القطار. شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا، تفضل السيد الوزير.

**السيد وزير التجهيز والنقل:**

شكرا السيد الرئيس.

جوابا على التعقيب، أؤكد على أنه فيما يخص المدن التي ليست مرتبطة بشبكة السكك الحديدية، توجد في أغلبية الحالات خدمات تكميلية من نوع الحافلات عبر شركة (supratours)، التي هي شركة النقل عبر الحافلات، حافلات طريقية التي هي مرتبطة مع مجموعة المكتب الوطني للسكك الحديدية، فمثلا يمكن انطلاقة بنفس التذكرة التي يتم اقتناؤها من محطة السكك الحديدية بمدينة الناظور، أن ينطلق الخط من الناظور ثم إلى مدينة الدار البيضاء، تغيير القطار في مدينة الدار البيضاء، الذهاب عبر القطار إلى نهاية السكة الحديدية نحو الجنوب التي هي مدينة مراكش، و ثم انطلاقا من مراكش يمكن استكمال عملية النقل عبر حافلة النقل العمومي عبر شركة (supratours) نحو جميع المدن التي هي موجودة في الجنوب من أكادير والعيون وطانطان وطرفاية... إلخ، حتى الداخلة أو المدن الأخرى كميم إلى غير ذلك. بالنسبة للحسيمة، يمكن التفكير في هذا الحل في المستقبل. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

نمر إلى السؤال الثاني، موضوعه تدبير الوكالة الوطنية للموانئ ببلادنا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق التجمع الدستوري، تفضل السيد المستشار.

**المستشار السيد الحسن بيجديكن:**

أختي، إخواني المستشارين،

مختلف المحطات وداخل القطارات من أجل توفير الراحة للزبناء. وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

**السيد كريم غلاب، وزير التجهيز والنقل:**

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

صحيح أنه في السنوات الأخيرة ركزنا تطور قطاع النقل بصفة عامة، وخصوصا النقل البري على تطور السكك الحديدية، من أهم الإنجازات في توسيع شبكة السكة الحديدية الربط السلكي ما بين تاوريرت والناظور الذي تفضل صاحب الجلالة بتدشينه في السنوات الأخيرة، ويعد هذا الخط من أول الإنجازات للسياسة الجديدة في مجال السكك الحديدية، والتي كتمهم إعادة توسيع شبكة السكك الحديدية لتمديد القطار في أكبر عدد من الجهات وتوسيع خدماته.

ومن ضمن الإجراءات المواكبة الإضافية التي قمنا بها هي الآتية لتحسين خدمة النقل ما بين باقي المدن ومدينة الناظور بتنظيم رحلات مباشرة بدون توقف في محطة تاوريرت، وأذكر بأنه حاليا النقل السلكي الذي يربطه مع مدينة الناظور هو الخدمات الآتية:

- نقل المسافرين مباشرة من الناظور إلى الدار البيضاء ثم إلى محطات المدن الأخرى، بحيث أنه الدار البيضاء هي نقطة التمرکز التي ينظم حولها النقل السلكي، إذن عندما يأتي المسافرون إلى مدينة الدار البيضاء يمكن أن يذهبوا إلى باقي مدن المملكة؛

- توفير رحلة مباشرة تربط الناظور بفاس عبر قطارين في اتجاهين؛

- الاستفادة من خدمات عربات الليل أو عربات النوم التي تسمح للمسافرين بأش يقضيو وقت السفر بالليل ويستغلوا الوقت ديالهم في النهار بأش يقضيو الأغراض ديالهم؛

- كذلك الربط ما بين الناظور وطنجة مع ربط القطار التي كيجي من الناظور والقطار التي كيجي أو التي تيمشي إلى طنجة في الليل.

هذه كلها خدمات التي تتجعل على أنه الخلاصة هي الرفع من عدد القطارات التي تنطلق من الناظور أو تتوجه إليها من 6 إلى 8 القطارات اليومية، إذن كل هذا يبين حسن تطور الخدمات القطارية ما بين الناظور وباقي المدن. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

هناك تعقيب السيد المستشار؟

السيد الوزير،

أقدمت الحكومة في السنوات الأخيرة على تحويل العديد من المكاتب الوطنية إلى وكالات في إطار إرساء حكمة تديرية جديدة، تسير في اتجاه بعث دينامية جديدة في روح هذه المؤسسات العمومية، ومن ضمنها المكتب الوطني للموانئ، الذي تم تحويله إلى وكالة وطنية خاصة بتدبير الموانئ، وإحداث شركة (Marsa Maroc) بموجب مشروع إصلاح هذه المؤسسة العمومية من خلال تجهيز الهيئات المتدخلة في تدبير الموانئ بموجب القانون 15.02 الصادر في 15 دجنبر 2006 المتعلق بإعادة تأهيل هاته المؤسسات.

السيد الوزير،

إن ما كنا نتوخاه من هذا القانون هو تحرير الخدمات داخل الموانئ المغربية من أجل تقليص الاحتكار وتصحيح الاختلالات لكي تكون هناك تنافسية شريفة، وما نلاحظه اليوم أن دور الوكالة و(Marsa Maroc) يحتكران هاته الخدمات دون إعطاء الفرصة للقطاع الخاص لكي ينخرط بدوره في تدبير الخدمات التي يقدمها لمستعملي الموانئ في إطار التنافس الشريف، والدليل على ذلك أن الحكومة تقدمت بمشروع قانون تعديلي لقانون 15.02 الذي جاء ليكرس هذا الاحتكار الذي تمارسه كل من الوكالة و(Marsa Maroc) اللذين يعتبران مؤسستين عموميتين تابعتين للدولة.

سؤالا، السيد الوزير، ما هو دور الوكالة الوطنية للموانئ و(Marsa Maroc) إذا لم تكن تساهم في تطوير وتحسين الخدمات لكافة المتدخلين والفاعلين في هذا القطاع دون أن يكون هاجسها الربح فقط، علما أن البنية التحتية والتجهيزات الأساسية المستعملة هي من إنجاز الدولة؟

شكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

**السيد وزير التجهيز والنقل:**

شكرا السيد الرئيس.

فيما يخص إصلاح قطاع الموانئ، وخصوصا تطبيق القانون الذي جاءت به الحكومة الذي هو القانون 15.02 لإصلاح هذا القطاع، خلافا لما جاء في السؤال، لا يقتصر هذا القانون على تحويل شكل مكتب استغلال الموانئ السابق إلى شكل الوكالة الوطنية للموانئ أو إلى شكل شركة التي هي "مرسى المغرب"، جاء هذا القانون بتصور عميق بإعادة النظر بنظام الموانئ عبر 3 محاور، لا داعي للدخول في تفاصيلها، بل هي كالآتي:

أولا، الفصل ما بين دور السلطة المينائية المخول للوكالة الوطنية للموانئ، والدور ديال الفاعل في المناولة المينائية التي تقوم به الآن "مرسى المغرب" في بعض الموانئ إلى جانب مؤسسات أخرى، البعض منها خاص،

خصوصا في مدينة الدار البيضاء؛

المسألة الثانية هي إدخال المنافسة -طبعاً- بطريقة تدريجية، وهو الذي تم مرة أخرى في مدينة الدار البيضاء التي هو أكبر ميناء تجاري؛  
ثالثا، هي توحيد المناولة لأنه ازدواجية المناولة التي كانت سابقا كانت تؤدي إلى التقليل في وتيرة معالجة الموانئ.

من ضمن إيجابيات هاذ إعادة تنظيم أو توضيح المهام، أعطى نتائج مهمة جدا، بحيث أن مثلا سرعة أو وتيرة تفريغ البواخر بميناء الدار البيضاء تضاعفت بشكل ملحوظ، بحيث أنه كانت وتيرة تفريغ الحاويات ب 12 إلى 14 حاوية أو صندوق حديدي في الساعة وارتفعت إلى 20 و 22 في الساعة، هذا يبين بعد مضي 4 سنوات التحسن الكبير في استغلال الموانئ، طبعاً هذا التحسن سيزيد -إن شاء الله- وسيعمم على باقي الموانئ عبر مراحل.

من ضمن كذلك المزايا ديال إعادة التنظيم هي الاندماج التدريجي ديال السلسلة المتعلقة بصناعة السمك بصفة عامة أو بنشاط الصيد، بحيث أنه وقعنا اتفاقية مع وزارة الصيد لتفويت كل الأرصفة المتعلقة بالصيد إلى المكتب الوطني للصيد، الذي سيصبح من خلال هذه الاتفاقية هو المسير ديال الموانئ أو ديال الأرصفة المتعلقة بالصيد وحتى لا يبقى تلك الازدواجية ديال الدور التي كان يقوم به المكتب الوطني للصيد، ثم الدور التي كان يقوم به كذلك مكتب استغلال الموانئ سابقا، والتي أحيانا ازدواجية المسؤولية كانت تعني أحيانا عدم المسؤولية في بعض الاختصاصات. فهذه بعض الأمور التي تمكن لنا تيرها في التحسن.

إضافة إلى ذلك، أشير إلى الدور الاستشاري ديال الوكالة الوطنية للموانئ في عدد من الموانئ، منها طرفاية، منها سيدي إفني ومنها العيون. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

**المستشار السيد لحسن بيجديكن:**

شكرا السيد الرئيس.

كتجاوبني، السيد الوزير، مجال إلى كايبة غير الدار البيضاء في المغرب، راه ما كايماش غير الدار البيضاء في المغرب، كاي الموانئ عديدة جدا في المناطق المغربية، هاد الشي اللي كنفغلو عليه، هذا القانون احنا ما جاب لنا والو، بالعكس جاب لنا واحد العدد ديال المتدخلين في عوض متدخل واحد، وهاد القضية ديال الاحتكار كعرفو آش تنقلو، كاي الاحتكار، حتى الدار البيضاء فيها احتكار، أعطيك مثال أنه المستوردين ديال القمح راه ما يمكنش يخوي الباخرة ديالو مباشرة في الكاميو باش يخرجو، لا خصو يدوز في Silo باش يخلص (le stockage). متفقين أنه ما يعرمش القمح فوق الأرصفة، ولكن على الأقل يعطيه الفرصة باش يخرجوا مباشرة من

يصدق وكأكد على أنه في شهر أبريل 2010 أي بضعة شهور من بعد التوقيع أمام جلالة الملك تم التفويت ديال الأرصفة ديال الدار البيضاء والعيون وطانطان وسيدي إفني والصويرة القديمة، وباقي الأرصفة هي في طور المناقشة مع المكتب الوطني للصيد البحري. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر إلى السؤال الثالث، وآخر سؤال، موضوعه إصلاح الطرق المتضررة بالفيضانات، الكلمة لأحد السادة المستشارين.

#### المستشار السيد إدريس الراضي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أنا، السيد الرئيس، مغاديش نعقب على السيد الوزير، هذا قرار اتخذته.

إذن السؤال، السيد الوزير، في الواقع السؤال كان أرسل إليكم يتحدث عن أعمال وزارة التجهيز لتدارك ما خلفته الفيضانات من أضرار في الطرق والتجهيزات الأساسية بالمناطق المتضررة، ولكننا نؤكد عليكم الآن أن جهة الغرب-الشراردة-بني حسن كانت أكثر المناطق تضررا لأنه كانت الفيضانات ديال 2009 وكانت فيضانات ديال 2010، حاليا هناك مجهود محلي مشترك بين السلطات الإقليمية والجماعات بدعم من بعض الوزارات، لذلك يكون السؤال كالتالي:

السيد الوزير، هل أتم على استعداد لزيارة المنطقة ومحاوره المنتخبين والمسؤولين المحليين للانخراط في هذه الشراكة التي تهدف إلى تخليص المواطنين من الوضعية المزرية للمسالك والطرق أم لا؟ السيد الوزير،

طبيعة التربة في المنطقة، أي في سيدي سليمان، في المكن، في عمالة سيدي قاسم هناك بلقصري، جرف الملحة ثم المساعدة، تجعل المرور خلال فصل الشتاء شبه مستحيل، علاش السيد الوزير؟ لأنه هاذ المنطقة عندنا فيها الأرض كين اللي هي دهب وكين اللي هي التيرس، ولا امشيتي يا، معالي الوزير، لأن خرجوا معنا بعض المسؤولين ديالكم شافوا، الوليدات ديال تلك المنطقة ملي تتجي الشتاء تلبسوا الباط وتيركوا فوق ذاك الكراس باش تمشيو للمدارس، واش ما شي من العار أنه تعطى لهذا الناس عناية.

إذن أنا قلت لكم بأنه الأرض عندنا تما مكرفصة، أنه الناس تبتكرفصوا في الوقيطة اللي تتكون الشتاء، إذن إلى ابغيتوا تجبو تزوروا المنطقة باش تديروا معنا الشراكة، وتمنى تجبو تتصنتوا لهموم، ما ابغيتوشاي شغلکم

الباخرة للكاميو ديالو، هادي مكاباش، بلا منهضرو على الاحتكار ديال الميزان وشحال تخلصوا في برا وشحال تخلصوا عند الوكالة، الميزان تخلصوا 50 درهم برا وفي داخل الميناء تخلصوا 150 درهم.

اهضرتوا على الاتفاقية مع المكتب الوطني للصيد، توقعت الاتفاقية أمام صاحب الجلالة في إطار التقديم ديال مشروع (Halieutis) ولكن فين هي اليوم؟ باقي الوكالة تتناور باش متسلمش هذاك المرفق ل (l'Office de pêche)، وجبتو القانون لنا احنا باش نكرسو ذاك الاحتكار اللي بغيته تعطيو للوكالة أو اللي الوكالة بغات تاخذو.

بلا ما ندخلو في واحد العدد ديال الحثيات لأن الوقت متيسمحش، وتتطلبو منك تجي عندنا للوزارة بمناسبة هذا المشروع باش ناقشو هاذ المسائل، باش نعطيوك التوضيحات، لأن هاذ شي قلناه لك ملي جبتي القانون ديال 15.02 وقلنا لك أودي راه غادي تخلق لنا في الوكالات غير (Un autre interlocuteur).

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضل السيد الوزير للرد على التعقيب.

#### السيد وزير التجهيز والنقل:

غادي نجابو إن شاء الله بوضوح على التساؤلات ديال السيد المستشار في إطار التعقيب، اللي تقول أولا أن الوزير تيجابو كأن مكين غير الدار البيضاء في المغرب، في الجواب ديالي تكلمت على الدار البيضاء وتكلمت على العيون وتكلمت على طرفاية وتكلمت على سيدي إفني كأمثلة، إذن لم أقصر على مدينة الدار البيضاء، جاوبت على طرفاية والعيون وسيدي إفني وطرفاية.

كاين أشغال ديال الوكالة الوطنية للمواقي التي تستمر حاليا أكثر من 250 مليون ديال الدرهم في ميناء طرفاية لفتح خطوط ما بين ميناء طرفاية وجزر الخالدات.

ثم فيما يخص، السيد المستشار تقول بأنه كين الاحتكار في تفريغ القمح داخل ميناء الدار البيضاء، مكاباش الاحتكار، كين جوج مؤسسات اللي فيها (les silos) ديال القمح، كين شركة "ماس جوردان" وكين شركة (SOSIPO)، كين جوج ديال الشركات، إذن الباخرة ملي تتجي لميناء الدار البيضاء عندها الاختيار ما بين جوج ديال الشركات، إذن مكاباش الاحتكار، كين طبعها المنافسة وهي واضحة، وطبعها احنا ضد التفريغ ديال القمح على الأرصفة، لأنه هذا متيتعمل في أي دولة إلا في حالات نادرة ملي تيكون الاكتظاظ كبير جدا نظرا لضرورة المحافظة على صحة المستهلكين.

ثم الاتفاقية اللي وقعناها مع المكتب الوطني للصيد البحري، تتأكد على أن الوكالة لا تراوغ من أجل التهرب من الاتفاقية، الاتفاقية وقعنا عليها طبعاً

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، ليس هناك تعقيب ولا رد على التعقيب، إذن نشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة. ننتقل إلى الأسئلة الموجهة لقطاع الاقتصاد والمالية، وسيتولى الإجابة عنها بالنيابة السيد كاتب الدولة في الصناعة التقليدية. السؤال الأول موضوعه صرف ميزانيات المؤسسات العمومية، الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاشتراكي لبسط السؤال، تفضل.

**المستشار السيد الصبحي الجليلي:**

السيد الرئيس المحترم، السادة الوزراء المحترمين، السيدة المستشارة والمستشارين، السيد وزير الاقتصاد والمالية، تجد مجموعة من المؤسسات العمومية صعوبات كبيرة في تدبير صرف ميزانيتها، حيث إن هناك عدة مؤسسات عمومية لا تستطيع برمجة و صرف ميزانيتها داخل السنة، وكمثال على ذلك فإن عدد من المؤسسات العمومية لم تصرف شيئا من ميزانيتها حتى منتصف هذه السنة، فلماذا لا تساعدون وتصاحبون، السيد الوزير، هذه المؤسسات في صرف ميزانيتها؟ ولماذا لا تحدثون أقساما تساعد تلك المؤسسات على حسن تدبير ماليتها؟ وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

**السيد أنيس بيرو، كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية،****المكلف بالصناعة التقليدية (نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية):**

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

أشرف بالإجابة نيابة عن زميلي السيد وزير الاقتصاد والمالية.

بخصوص السؤال المطروح، تجب الإشارة إلى أن وزارة الاقتصاد والمالية أعدت مجموعة من المساطر والتدابير، الهدف منها تسهيل إعداد ميزانيات المؤسسات العامة، وكذا تسريع وتيرة تطبيقها، حيث تم تحديد آجال لحصرها من طرف أجهزتها التداولية، وكذا أجل التأشير عليها من طرف الوزارة قبل متم السنة، حتى يتم تنفيذها في السنة الموالية من طرف المؤسسة، سواء كان الأمر يتعلق بميزانية التسيير أو ميزانية الاستثمار، وذلك حسب برامج عملها ومشاريعها المسطرة.

وفي هذا الإطار، وجه السيد وزير الاقتصاد والمالية دورية 28 يناير 2009 إلى السيدات والسادة المديرين العامين ومديري المؤسسات والمنشآت العامة حول برنامج الاستثمار برسم سنة 2009، يسمح فيها لهؤلاء المسؤولين بأن يقوموا بطرح طلب المنافسة بالنسبة لبرنامجهم أو

هذا، وهنا غادي ترك للمواطنين إبداء الرأي دياهم في كل ما قلت، ولن أعقب عن السيد الوزير. شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

**السيد وزير التجهيز والنقل:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

فنيا يخص أضرار الفيضانات، لا على الصعيد الوطني ولا على حمة القنيطرة، الشراردة بني حسن، طبعاً المغرب في السنتين الأخيرتين عرف أضرار خطيرة جداً، بحيث أنه حجم الأضرار بلغ 2 مليار و900 مليون ديال درهم، تقريبا 3 مليار، علماً بأنه سنويا المعدل الذي يخص لإصلاح أضرار الفيضانات لا يتعدى من 80 إلى 100 مليون ديال درهم سنويا، إذن تقريبا واحد الفرق ديال أكثر من 10 المرات، 3 المليار على سنتين، في الحقيقة اللي يمكن لنا نبرمجها على 3 ميزانيات مقارنة مع حجم الأضرار معدل ديال 80، 90، 100 مليون ديال درهم سنويا.

أمام هذه التكلفة الباهظة ديال إعادة إصلاح شبكة الطرق، عملنا مجهود استثنائي على هاذ 2 مليار و900 مليون ديال درهم، خصصنا مليار و900 مليون ديال درهم لإصلاح أضرار الفيضانات، اعتنينا كثيرا بجهة القنيطرة الشراردة بني حسن لأنها أكبر متضرر من أضرار الفيضانات.

تأكد على هاذ الأمر اللي جاء به السيد المستشار أنه حمة القنيطرة الشراردة بني حسن كانت أكبر متضرر سنة بعد سنة، يعني أخذت الرقم القياسي ديال الفيضانات وديال الأضرار ديال شبكة الطرق، يعني في سنتين متتاليتين، هذا علاش جعلنا كخصصو طبعاً حصة تتماشى مع مستوى الأضرار بمئات الملايين ديال درهم اللي خصصناها لسيدى قاسم وللقنيطرة لإصلاح شبكات الطرق، وهناك طبعاً حالياً باش نعطي صورة إيجابية ديال عملية الإصلاح، هناك 535 عملية ديال الإصلاح اللي تمت الانطلاقة في إنجازها، تقريبا النصف ديالها أنجز أو في طور الإنجاز والباقي مبرمج خلال هذه السنة.

وطبعاً أنا على أتم الاستعداد ومبرمج في برنامجي باش نوزر مدينة القنيطرة وسيدى قاسم باش نوقفو على الإصلاحات اللي هي في طور الإنجاز، وطبعاً نستعمل للأراء وللطلبات وللحاجيات ديال الساكنة، طبعاً الوزارة والوزير والحكومة مستعدة كل الاستعداد يعني للقيام بزيارة إلى الإقليم للوقوف على الإنجازات وعلى باقي المشاكل التي تطرحها الفيضانات وإصلاحها في القنيطرة وفي الجهة المعنية.

وشكرا.

تديرها وصرفها كبقا فيه صعوبة نظرا للمراقب المالي اللي هو الوحيد اللي عندو الحق باش يؤشر أو لا يؤشر، أحيانا التأشيرة المدة لا تحترم، وكتبتي هاذيك الميزانية لا تستعمل والكليات كبقا ضايعين.

ثالثا، قيل لهم في بعض الكليات أنه خص ينتظروا الميزانيات ديال كل الكليات وكل الجامعات عاد تدار الفيزا، ما يمكنش، هناك كليات تشتغل بكيفية معينة وبنشاط معين، وكليات تشتغل بوسائل وموارد أخرى. وبالتالي، هذه إشكالية، السيد الوزير، يجب تبسيط المساطر وإعداد الموارد البشرية من أجل مساعدة هاذ رؤساء الكليات.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

#### السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية (نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية):

تعقيا على ما جاء في تدخل السيدة المستشارة المحترمة، قلت أنه بالنسبة للجامعات يعني التحول الكبير الذي وقع هو في 2001 لما خرج القانون ديال التعليم العالي، من 2001 ل 2011، 10 سنوات، راه مدة ماشي طويلة بزاف للتأقلم كذلك مع طرق التدبير والتسيير والكفاءات الضرورية والتكوين الضروري بالنسبة لتدبير الميزانية.

النقطة الثانية، بالنسبة للمراقبين أعتقد أنه لا يجب كذلك أن نطلب منهم باش يخرقوا المساطر ويخرقوا القوانين، وبالتالي بالنسبة للمراقبين راه عندهم 7 أيام للتأشير على العقود والصفقات، بالنسبة للخزنة عندهم 5 أيام. النقطة الثالثة، فعلا هناك برنامج كذلك للتكوين اللي كيتدار للكفاءات اللي كتنقوم به الجامعات في إطار استقلاليتها، ولكن رغم ذلك هناك إضافة إلى هذا تدابير أخرى كتهج السياسة التعاقدية ما بين الدولة وهذه المؤسسات، وتتعرفو العقود اللي كانت مع الجامعات اللي توقعت في 6 أكتوبر 2009، هناك كذلك ما يتعلق بتتبع الأشغال ديال الأجهزة التداولية، إضافة إلى عدد من الإجراءات والتدابير التي تذهب في هذا الاتجاه.

ولكن لا أعتقد أنه ممكن أن نتصور كلشي يوقف حتى يكون كلشي في وقت واحد، لأنه عندنا أكثر من 80 مؤسسة جامعية، غير بالنسبة للكليات ربما أكثر من 85 أو 86 مؤسسة جامعية، وعندنا كذلك الأحياء الجامعية، ما يمكنش نحبسو كلشي باش يمكن لهم كلهم يمشيو في نفس السرعة.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه التلمص الضريبي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال.

برامجهم الاستثمارية برسم سنة 2009 منذ بداية السنة، يعني دون انتظار المصادقة على الميزانية من طرف السلطات المعنية حتى يتأتى لهم إنجاز هذه البرامج في أحسن الظروف ووفق التوقعات.

موازاة مع ذلك، تم كذلك إعطاء توجيهات للأجهزة المكلفة بالمراقبة عبر عدة دوريات داخلية بما فيها واحد الدورية ديال 24 مارس 2009 للتسريع بوضع التأشيرة على العقود والصفقات لمدة لا تزيد عن 7 أيام بالنسبة لمراقبي الدولة وعلى 5 أيام بالنسبة للخزنة المكلفين بالأداء والأعوان والمحاسبين ابتداء من تاريخ التسلم بهذه الوثائق.

بالنسبة للمؤسسات الجامعية التي وردت في السؤال، والتي تجد صعوبة في تدبير صرف ميزانيتها، فذلك يعود إلى ربما ضعف في القدرات ديال الموارد البشرية أو قلتها أو الصعوبات التي تعترى تنفيذ بعض برامجها نظرا كذلك لبطء في أجهزتها التداولية، مجالس الجامعات، للمصادقة على بنود الميزانية قبل إخضاعها لمسطرة التأشيرة من طرف وزارة المالية.

والجدير بالذكر أن هاذ المجالس ديال الجامعات لا تضم ممثلي الدولة يعني التعليم العالي والمالية وذلك تطبيقا لمبدأ استقلالية الجامعة كما جاء به القانون 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب؟ تفضلي السيدة المستشارة.

#### المستشارة السيدة زيدة بوعياذ:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لماذا أسباب نزول هذا السؤال؟

أولا صرف الميزانيات، وخاصة في الجامعات، أحيانا كوصلو لآكتوبر، نونبر ويكون تنفيذ الميزانية لا يتعدى 20 حتى ل 25%، خصوصية هذه المؤسسات أنه النشاط السنوي بيتدئ من شتنبر إلى يونيو، خلافا للمؤسسات العمومية الأخرى، اليوم في جامعة معينة، بكلية معينة، لازال لم يصادق على الميزانية وهما الامتحانات في الشهر المقبل، معناه أنه ستمر سنة بيضاء بدون ميزانية، هذه الملاحظة الأولى.

الملاحظة الثانية، صحيح هناك دوريات للسيد الوزير ومذكرات وعدة وثائق وتحدد المدد الزمنية في 7 أيام وفي 15 يوم، لكن ماذا يقع السيد الوزير؟ هو أنه الكليات ملي تضع مشروع الميزانية في الجامعة، المراقب المالي تتكون مثلا 5 صفحات، المراقبة المالية يلقاوا واحد الخطأ في الصفحة الأولى قبل ما يكملوا كيردوه (rejeté)، كيصحوه كيردوه، كبقا خطأ في الصفحة الثالثة كيدبروا لهم (rejeté)، كيرجعوا، هاذك (le va et vient) أحيانا يدوم 3 أشهر، وبالتالي كتكون ميزانية عند الجامعات ولكن



مركزية وجمهوية خاصة بالتحريات وجمع المعلومات من أجل رصد الممارسات والأنشطة التجارية التي يشوبها غش أو تملص، وذلك بالعمل على تعزيز هذه المصالح بكل الوسائل البشرية واللوجستية لتقوية خبرة المراقبين وتوفير آليات حديثة للرفع من قدرتها على ضبط المخالفات الجبائية.

أما بالنسبة للشق الثاني من السؤال، والمتمثل في المعايير المعتمدة في اتخاذ التدابير الاستثنائية من تشجيعات وإعفاءات وتخفيضات وأسعار تفضيلية، فهي مرتبطة أساسا بالطرفية الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد، والتي تفرض نوعا من الملاءمة في التعامل والتدخل لدعم بعض القطاعات حسب التوجه الاقتصادي والاجتماعي للقطاع المستفيد، ثم الدور الذي تلعبه إنتاجية هذا القطاع في بلورة النسيج الاقتصادي للبلاد، تماشيا مع أهداف السلطات العمومية لدعم كل قطاع حسب الأهمية التي يحتلها على الصعيد الوطني كقطاع العقار، قطاع السياحة، قطاع الصناعة والفلاحة، فضلا على أن هذه التدابير تنسم بالشفافية، حيث أنه قبل تطبيقها تطرح للمناقشة والمصادقة من طرف مجلسي النواب ومجلس المستشارين.

شكرا السيد الرئيس،

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم.

**المستشار السيد عبد المالك أفرياط:**

أعتقد بأنه طرحنا لهاذ السؤال يأتي في إطار التزامنا تجاه الرأي العام الوطني والمواطنين كحلقة من سلسلة حلقات محاربة الفساد في بلادنا وفضحه، لذلك أعتقد بأنه لا بد من أن تكون هناك معايير واضحة، وعندما نقول هناك معايير واضحة فأنا أتساءل مثلا كيف يمكن أن يقبل أنه هناك مثلا من يطالب بتأدية عشر ملايين ديال السنتميات فيؤدي مليارين فقط؟ أنا بغيت نفهم هاذ المسألة، بل وأن بعضهم يمكن أن يصل إلى قبة البرلمان ويختبئ وراء الحصانة البرلمانية بل وأنه يساهم في إفساد العمليات الانتخابية، بل وأكثر من هذا يساهم في استمرار الفقر والهشاشة وغياب الاستثمارات العمومية وتفشي البطالة من خلال التملص من أداء الضرائب. لذلك، أعتقد بأنه هاذ الملف هو كما قلت في البداية من ضمن الملفات ديال الفساد الذي يجب أن يحارب بكل جرأة وبكل مسؤولية ببلادنا لأنه اليوم المغاربة مبقاوش كيقبلوا استمرار هاذ الممارسات، وعلى الدولة أن تتحمل كامل مسؤولياتها في إجبار هؤلاء على أداء الضرائب المستحقة.

اليوم الذين يؤديون الضرائب بالمغرب هم الأجراء لأنه يتم الاقتطاع من المنع، في حين أن هناك من يؤدي الضرائب فقط وفق ما يصرح به واحنا كنعرفو راه المغرب هذا، كنعرفو بعض الممارسات اللي مفيهاش الشفافية واللي مفيهاش الوضوح، ونعطي غير على سبيل المثال أنه 34% فقط من الشركات، واللي العدد ديالها ما يناهز 126 ألف شركة، هي التي ساهمت

**المستشار السيد محمد دعيدة:**

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين،

السيدان الوزيران،

بداية لا بد من التذكير أن التملص الضريبي يعد سلوكا مضرا باقتصاد البلاد وعائقا يحول دون ضبط الموارد المالية للدولة، وأيضا تقليص المداخيل من أجل تحقيق المردودية والتنمية المشودة، ناهيك عن ما تعبر عنه ظاهرة التملص الضريبي من غياب العدالة الجبائية، مما يعطي "امتيازاً" للبعض على حساب السواد الأعظم من المغاربة.

لذلك، ينبغي توفير الإمكانيات المادية والبشرية للإدارة الضريبية حتى تتمكن من القيام بمهامها محاربة ظاهرة التملص الضريبي وضمان حقوق المزمين في إطار من الشفافية والمواطنة الكاملة.

وفي هذا الإطار، نسألكم، السيد الوزير، عن المعايير التي تعتمدها وزارة الاقتصاد والمالية فيما يخص الإعفاءات الجبائية؟

ثانيا، ما هي الإجراءات والمقتضيات والتدابير القانونية التي من الواجب اتخاذها للحد من التملص الضريبي؟

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير.

**السيد كاتب البولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف**

**بالصناعة التقليدية (نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية):**

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارون،

أنتفق معكم تماما، السيد المستشار المحترم، بأن التهرب الضريبي أو التملص الضريبي له انعكاسات جد سلبية على النمو الاقتصادي وأن التصدي لهذه الآفة يشكل أهم اشغالات الحكومة بصفة عامة والهياكل الإدارية المعنية بصفة خاصة، حيث اتخذت عدة إجراءات قانونية وإدارية بهدف خلق الشفافية والحد من الاختلالات على مستوى المعاملات التجارية كفرض إلزامية في الإدلاء بالإقرار الضريبي وفي تعليق رقم القيد في الرسم المهني، واعتماد الفاتورة في المعاملات التجارية وكذا في الأداء بواسطة الشيك كلما تجاوزت قيمة المعاملات 21 ألف درهم، بالإضافة إلى تطبيق قانون تحريم الغش الضريبي اللي منصوص عليه في المادة 192 من المدونة العامة للضرائب على كل شخص ثبت في حقه غش أو تهرب أو ساعد على هذا السلوك بأي شكل من الأشكال، وقد تصل العقوبة إلى السجن من شهر إلى 3 أشهر.

هذا بالإضافة إلى التدابير الإدارية، حيث تعمل المديرية العامة للضرائب على تكثيف المراقبة بصفة منتظمة ومبرمجة، كما تتوفر على مصالح

في أداء الضرائب.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

نمر إلى السؤال الثالث كذلك الموجه، موضوعه المعايير التي تعتمدها المؤسسات العمومية في توزيع الدعم على الأندية الرياضية. تفضل السيد المستشار.

**المستشار السيد الحسن سليغوا:**

شكرا السيد الرئيس.

قبل أن أتطرق إلى هذا الموضوع، سؤالنا هذا لا بد أن أشير إلى ما تعرفه البطولة الوطنية من تجاوزات من طرف رئيس البرمجة والتحكيم بالجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، حيث أشرنا في تدخلاتنا سابقا من هذا المنبر وعلى جميع المستويات في إطار مسؤوليتنا الرقابية التي يضمنها الدستور، وفي إطار إحاطة المجلس علما، لكن مع الأسف لازالت دار لقمان على حالها في غياب تام لتجاوز الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم وسكوت الوزارة الوصية على هذه التجاوزات مع مطالبنا ومقترحاتنا.

لا نستغرب إذا وجدنا اليوم فريق في مؤخرة ترتيب البطولة الوطنية لكرة القدم، تبرمج له المباريات بعد معرفة نتائج المباريات الأخرى، ولهذا وجب على الجامعة تحمل مسؤوليتها في اعتماد الأخلاق والشفافية في تدبير برمجة المباريات المتبقية لتفادي الانحياز لفريق معين، والذي تعرفه اليوم البطولة الوطنية.

لا نستغرب إذا رأينا فريق في مؤخرة الترتيب لم ينتصر سوى مباريتين في الموسم، وفي الأربع المقابلات الأخيرة سينتصر جميع المباريات بما فيهم حامل بطولة هذا الموسم، مع الأسف الشديد الكل يستنكر ما يقع في البطولة الوطنية المغربية لكرة القدم، من مسيرين، من مدرين، لاعبين يعترفون بهذه الجرائم، ولكن لا أحد يتكلم، الكل متواطئ.

أما فيما يخص سؤالنا الذي وجهناه إلى السيد الوزير الأول بخصوص ما تقوم به المؤسسات العمومية التابعة للدولة بإبرام العديد من الاتفاقيات مع بعض أندية كرة القدم المحظوظة.

وإذا كنا، السيد الوزير المحترم، من الذين يتفقون من حيث المبدأ على ضرورة إعطاء الدعم لجميع الأندية الرياضية دون استثناء لتطوير عملها، خصوصا وأنا نخرط اليوم وبكل جرأة في عالم الاحتراف، إلا أن السؤال الذي يفرض نفسه، السيد الوزير المحترم، هو ما هي المعايير التي تعتمدها، علما أن الموافقة تعطى من طرف المجالس الإدارية التابعة للدولة؟

ومرة أخرى ندعو الحكومة عن طريق مؤسساتها لكي تتعامل على قدم المساواة مع جميع الأندية المغربية.

شكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير.

**السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف**

**بالصناعة التقليدية (نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية):**

شكرا السيد الرئيس.

سأجيب على الجزء الثاني، وربما قد تتاح الفرصة للوزير المسؤول على القطاع لكي يجيب في مناسبة أخرى.

بخصوص الشطر الثاني، يجب الإشارة إلى أن المؤسسات العمومية هي في الحقيقة تعزز كذلك دور الدولة في تنمية الحركة الرياضية في المغرب ولتتهض كذلك بالمستوى الاجتماعي والمهني للرياضيين، ويتم تدخل هاذ المؤسسات العمومية في إطار واحد القانون دبال 30.09 التعلق بالتربية البدنية والرياضة، الذي صدر في 25 أكتوبر 2010، والذي ألغى مقتضيات القانون دبال 06.87 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة الذي صدر في 19 ماي 89.

هاذ القانون دبال 30.09 المذكور، خاصة واحد جوج المواد دبالو المضمون دبال اتفاقية الاحتضان تيعطي شروط إبرامها كذلك، ويحصر الاستفادة من هذه الاتفاقيات في الهيئات دبال المؤسسة وفقا للمصوص عليها في القانون. وفي هذا السياق، يخضع الاحتضان للمؤسسات العمومية للأندية الرياضية لضوابط دقيقة، تم تحديدها بمقتضيات دورية للسيد الوزير الأول، ويمكن لي نلخصها:

أولا، ضرورة إدراج عملية الاحتضان في إطار القانون دبال التربية البدنية والرياضة؛

ثانيا، ضرورة تأطير عملية الاحتضان بواسطة اتفاقيات، يتم عرضها على الموافقة المسبقة للسلطات العمومية؛

ثالثا، لا يمكن احتضان فريق أو ناد رياضي من طرف أكثر من مؤسسة عمومية واحدة، كما لا يمكن لمؤسسة عمومية احتضان أكثر من جمعية رياضية واحدة؛

كذلك لا يمكن للمؤسسات عمومية ذات بنية مالية غير متوازنة هيكليا أو مدعومة من طرف الدولة أو الجماعات المحلية أن تشارك في عملية الاحتضان، إلا أنه يمكن للمؤسسات العمومية غير المؤهلة لإبرام اتفاقيات احتضان أن تساهم في إطار ميزانيتها المخصصة للإشهار في تمويل الجمعيات الرياضية في حدود مخصص مالي سنوي إجمالي لا يتجاوز 100 ألف درهم، يمكن توزيعها عند الاقتضاء بين أندية من اختيار هذه المؤسسات العمومية؛

كذلك يجب أن تتم مراعاة القدرات الحقيقية للمؤسسة عند تحديد مساهمتها في عملية الاحتضان، كما لا يجب أن تتحمل المؤسسات العمومية لوحدها تكاليف الاحتضان؛

**المستشار السيد عبد الكبير برقية:**

مباحث البث وغادي نؤجل السؤال.

**السيد رئيس الجلسة:**

مكاين مشكل، إذا سمحت السيد المستشار، بالنسبة للسؤال ديال التجمع الدستوري بالنسبة للطاقة، غادي تدير السؤال، ماشي مشكل. إذن احنا كنسحبو هاذ الأسئلة ديال وزارة السياحة والصناعة التقليدية، وغادي نطرحو السؤال ديال... وبالنسبة للسياحة؟ أجل، إذن نطرحو السؤال الوحيد الأخير ديال الطاقة والمعادن، أعتذر السيد الوزير، مع الأسف الشديد، انتهى البث، ها انت كنتشوف.

**المستشار السيد مهدي زركو:**

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين،

في الحقيقة نتأسف على هذا التأخير والتعطل نظرا، السيد الرئيس، أولا للتسيير، كل مستشار أعطيته دقيقة و2 دقائق زائدة على الوقت ديالو، كل وزير اعطيتو دقيقة، وهذا هو اللي أثر علينا. احنا، السيدة الوزيرة، ما يمكنش تجي وتقولو لها ما نوجهو لك السؤال.

السيدة الوزيرة،

قد يكون من نافلة القول التذكير بالسياسة الحكيمة التي نهجتها الدولة فيما يخص تعبئة الموارد المائية، أفضل مثال يركي ذلك ما شيد ويشيد من سدود على مستوى مختلف جهات المملكة، كذلك لا يستطيع أحد إنكار الجهود الجبارة في مجال الربط بالماء الصالح للشرب، وإنجاز محطات تحلية مياه البحر، سيما بالمجالات المطبوعة بالشح في المياه، سواء أمطار كانت أو مياه جوفية، غير أن هذه المحصلة التاريخية الإيجابية لا تنفي بكل تأكيد إشكالية انعدام أو ندرة المياه الصالحة للشرب في جزء ليس بالهين من التراب الوطني.

ولعلي أستحضر، بحكم انتمائي إليها، أقاليمنا الجنوبية التي تعيش فيها الساكنة معاناة حقيقية ومؤلمة، ويؤسفني توفير الحد الأدنى للماء الصالح للشرب، بحيث لا تجد هذه الساكنة في ظل الانقطاع المتكرر الشبه يومي للماء الصالح للشرب وبدون سابق إشعار واستحالة استغلال الآبار باعتبار المستوى المتدني للفرشة المائية، قلت لا تجد هذه الساكنة مفرا من تخصيص جزء من مواردها المالية لاقتناء المادة الحيوية، سواء من المياه المعدنية التجارية أو من المياه المستجلبه عبر الشاحنات من المدن المجاورة.

السيدة الوزيرة،

لكم أن تصوروا نفسية الساكنة بمدن كالعيون، السارة، بوجدور، طرفاية، طانطان، الداخلة، آسا، كلميم، وجميع الجماعات القروية بالأقاليم الجنوبية وغيرها من المدن، في الوقت الذي ترفع فيه تحديات تنموية كبرى

كذلك تم تحديد سقف لمساهمة المؤسسات العمومية برسم عملية الاحتضان كحد أقصاه قدره 2 مليون درهم بالنسبة للجمعيات الرياضية المتوفرة على فريق في الرياضات الجماعية، يمارس في القسم الأول ومبلغ مليون درهم سنويا بالنسبة للفرق المصنفة في القسم الثاني، باستثناء توظيف اللاعبين، هنا كذلك المتعلق باللاعبين يعني في حدود 6 ديال المناصب، لا يمكن للمؤسسة العمومية تقديم أي أشكال دعم إضافية منفصلة عن مبلغ الدعم المشار إليه من قبل.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، تفضل.

**المستشار السيد الحسن سليغوا:**

شكرا للسيد الوزير على هذه الإيضاحات، ولكن راه مع الأسف الشديد راه كنتكلم على بعض المؤسسات، كايين 5 ديال المؤسسات عمومية اللي محتضنة فريق واحد، كايين مؤسسات عمومية اللي كتعطي ملايين الدراهم لفريق آخر في القسم الوطني الثاني.

السيد الوزير، احنا المسائل القانونية كشي كي عرف كيف كيتوصلوا، كايين علاقات، احنا بغينا نسالو مع هاذ العلاقات، هاذ العلاقات ديال رئيس فريق ما بواسطة هاتف يتكلم مع مدير مؤسسة ما عمومية، أعطيه خمسة ملايين درهم، أعطيه 3 ملايين درهم، أعطيه 200 مليون درهم، يعني يتكلمون كأنهم يتصرفون في ضيعة خاصة، إلى متى؟ إلى متى سنبقى هكذا مع هاذ المساطر؟ القوانين كايينة، ولكن لا أحد يحترمها، كايين غير اللي عندو علاقات، كايين غير اللي عندو معارف، كايين غير اللي عندو شي منصب يستغله كيفما كان.

احنا مع الفرق الرياضية في الاستفادة من أموال الدولة، معهم، ولكن جميع الفرق المغربية، لا نستثني فريق دون آخر. واش كنتعرف، السيد الوزير، بأن أعلى أمنية عند لاعب ومسير هو يوصل لنهاية كأس العرش، وهو يوقع صورة مع صاحب الجلالة، يعني جميع الفرق وطنية، ما كايينش فريق هنا وطني وفريق غير وطني، ولكن مع الأسف عينا ما نقولو في هاذ البرلمان وكنتداولو هاذ المشاكل، ولا أحد حرك ساكنا مع الأسف الشديد.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

نتنقل إلى السؤال الموجه للسيد وزير السياحة والصناعة التقليدية حول ضرورة وضع جهاز استراتيجي لتعزيز تنافسية المنتج السياحي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق حزب الاستقلال.

تفضل السي برقية، نقطة نظام؟

للشرب كيم انطلاقا من محطة تحلية ماء البحر وكذا حقل الإنتطاط في الواد بطاقة إنتاجية إجمالية تصل إلى 19 ألف متر مكعب، مما كان يمثل عجزا في التوزيع يقدر ب 30%، وانطلاقا من نونبر 2010 شرع تدريجيا في استغلال محطة جديدة لتحلية ماء البحر بصيبب إضافي ديال 13 ألف متر مكعب في اليوم، الشيء الذي سيمكن من تلبية حاجيات ساكنة هذه المدينة على المدى المتوسط، كما يرمج المكتب كذلك إنجاز محطات أخرى لتحلية ماء البحر بطاقة إنتاجية كتبلغ 26 ألف متر مكعب في اليوم بكلفة إجمالية ديال 350 مليون ديال درهم، حيث يوجد مشروع في طور الدراسات ومن المرتقب الشروع في استغلال هذه المحطة في غضون سنة 2015، وغادي يمكن الإنتاج إلى أفق 2025.

ويمكن لي نذكر جميع المناطق كالدخلة، بوجدور، السارة، المشاريع التكميلية اللي هي اليوم في طور الإنجاز باش تواكب هاذ الحاجيات والمشاكل اللي تطرح في هذه المناطق. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد مهدي زركو:

شكرا السيدة الوزيرة.

في الحقيقة، السيدة الوزيرة، احنا لا نشك في المجهودات القائمة بها الدولة، تكلمتو عن سنة 1975، في 1975 الماء شبه منعدم والأقاليم الجنوبية شبه قرى، هذاك عمل احنا عارفينو، عمل قام به المستعمر للتجوع والتفكير، ولكن بعد 75 قامت الدولة بمجهودات كبيرة، الإشكالية فين كاينة السيدة الوزيرة؟

كاينة مجهودات كبيرة ولكن الإشكالية هو أنه المجهودات في العمران، في التنمية، في الكثافة السكانية، راه كل سنة الأقاليم الجنوبية هي من الأقاليم المدن اللي كتراد تقريبا 20/30% في السنة، بينما الماء ما كاين، ولا حياة بدون ماء، الآن طانطان فيها انقطاعات والمؤسف أنه هاذ أربعة أيام أو خمسة أيام طانطان بعدما ضيعو الفيضانات، وواد بن خليل ماشي وسط مدينة طانطان، جات المياه فيه، امشأت للبحر.

هذا يعني أن خص المسؤولين يقوموا ببناء السدود باش نحافظو على هاذ الماء، العيون كذلك فيها واد الساقية الحمراء اللي مار وسطها، إذن لا حل، السيدة الوزيرة، إلا ببناء السدود، كيف السدود اللي كاينة في الأقاليم الشالية.

احنا، السيدة الوزيرة، فعلا هناك مجهودات كبيرة، ولكن راه خصنا المزيد، راه إلى ما كان واحد المجهود كبير قائمة بها الدولة ويكون واحد التضامن، كاين تضامن الشعب المغربي اللي عارفين، بالنسبة لهذه الأقاليم يكون خصوصا في الماء.

على الصعيد الوطني، وفي الوقت الذي تتبنى فيه الحكومة أولوية فك العزلة، لا تستطيع هذه الساكنة حتى توفير كوب من الماء الصالح للشرب دون أن تؤدي عليه الغالي والنفيس ماديا ومعنويا، فأين هو هذا التضامن الذي هو شرط وجوب بالنسبة لكل انطلاقة سليمة للجهوية؟ وأي منطق لأولويات الحكومية حينما تستنزف الثروات المائية في سوء استهلاك، وعندما تصرف عبثا إلى البحر، أو عندما تستغل في ترف كالسقي المفرط للملاعب الكولف، في الوقت الذي نختصر فيه نحن جنوبا من العطش؟ فإذا قتمت به، السيدة الوزيرة، وماذا قامت به الحكومة لتجاوز هذا الوضع القاسي؟ وهل لكم من تصور عاجل وعملي للتخفيف من محنة ساكنة الأقاليم الجنوبية فيما يخص التوفر على الماء الصالح للشرب؟ شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

#### السيدة أمينة بنخضراء، وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة المستشارين المحترمين،

كما تعلمون فإن الوضعية المائية للأقاليم الجنوبية تتميز بنقص في الموارد المائية، والتي هي في معظمها جوفية، يكاد يعدم تجدها وتستغل بشكل مفرط.

إن الطلب على الماء الصالح للشرب في المنطقة في تزايد مضطرد بسبب ارتفاع وتيرة التحضر ونمو الأنشطة السوسيو اقتصادية، وفي غياب المياه السطحية فإن الأقاليم الجنوبية قد استفادت من دينامية فعالة للبحث عن الموارد المائية الجوفية وتعبئتها من أجل توفير مياه الشرب للمدن الرئيسية، وقد مكن إنجاز البنيات التحتية للاستغلال ومعالجة وتوزيع المياه من تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب في المناطق الحضرية والمناطق القروية.

فما بين 1975 و2010 استثمر المكتب الوطني للماء الصالح للشرب 2,5 مليار درهم في برامج متعددة، ومنها أهم البرامج والأولى من نوعها في المغرب لتحلية المياه في عدة مناطق من الجنوب، وسيعمل أيضا هذا المكتب في الفترة الممتدة ما بين 2010 و2015 بمشاريع تكميلية، تبلغ 2 مليار درهم، اللي كهم كل من مراكز العيون وأخفنيير وطانطان والوطاية وطرفاية، بئر أنزان، بوجدور، أكادير وسيدي إفني.

وبلغت في نفس المدة ما بين 1975 و 2010، التغطية بالماء الصالح للشرب دازت من 50% في المدن إلى 100%، وفي القرى من أقل من 10% في 1975، وهذا خصو يذكر، إلى تقريبا 98% في عدة مناطق.

وللتذكير، فهناك برامج على أرض الواقع الآن، إلى اخذت في المثال مدينة العيون، فقبل شهر نونبر 2010 كان تزويد هاذ المدينة بالماء الصالح

اعطيت المنطقة ديال السارة قبالية تكلمت على العيون، كين ثقب جديد اللي غادي يعطي واحد الصيب تكميلي ديال 10 لتر في الثانية، الأعمال راها في الطريق وغادي تنجز وتكمل في آخر ماي من هاذ السنة.

كين أيضا حفر ثاني فيه صيب 10 لتر / ثانية اللي غادي يدخل في الإنجاز في سنة 2012، كين أيضا البنية ديال واحد (réservoir) ديال 3 آلاف متر مكعب اللي حتى هو غادي يوصل ويوجد في 2012، وإلى جيت نذكر المدن الأخرى كلها اللي ذكرتي، السيد المستشار، فهناك برامج متعددة اللي ساري فيها العمل.

وبالنظر إلى إمكانية إنجاز أي سد جديد، دابا ناخذو بعين الاعتبار في التخطيط المستقبلي، فالجهود متتالية في هذا الميدان، وغادي تبقى متابعة من طرف المكتب الوطني للماء الصالح للشرب أو كتابة الدولة للماء. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، وأشكر الجميع على مساهمته في هذه الجلسة.

وأرفع الجلسة.

السارة، السيدة الوزيرة، هاذي دابا أسبوع انقطع عنها الماء 3 أيام، علاش؟ لأنه كايينة آلات لها 20 سنة تدارت، كيجهها الماء من 120 كلم والعمق ديال 600 متر، والناضة لا تتغذى، إذن اليوم ما غادي يوقع مشكلة، أي خلل بسيط نوقعو في المشكلة.

إذن، السيدة الوزيرة، احنا المجهودات اللي قايمن بها ولا سيما أنت مشكورة، وأنا قدمت السؤال ولو خارج البث لأنه كتقدر العمل اللي كتقومي به وأقدر عمالك لا في وزارة الطاقة ولا في الماء ولا في البيئة. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، لكم رد على التعقيب السيدة الوزيرة.

#### السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

فعلا كيقدرروا يوقعوا انقطاعات بحال اللي ذكرتي ديال مدينة السارة، ولكن في نفس الوقت كان تدخل ديال المكتب الوطني للماء الصالح للشرب باش ترجع الحالة إلى العادة ديالها، وكين أشغال اليوم اللي هما مبرمجة إلى